جامعة الأزهر
كلية أصول الدين
والدعوة الإسلامية بالمنوفية



الإمام الماوردي
بين الأشعرية والاعتزال

تأليف الدكتور

هاني علي سليم طيلون

أستاذ العقيدة والفلسفة المساعد بكلية الدراسات الإسلامية
والعربية بنين بالقاهرة - جامعة الأزهر - مصر

الإمام الماوردي بين الأشعرية والاعتزال

هاني على سليم طيلون

قسم العقيدة والفلسفة، - كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنين بالقاهرة - جامعة الأزهـر - مصر

البريد الالكتروني: hanytayloun. 4 @azhar.edu.eg

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى التحقيق في تهمة الاعتزال التي وجهها البعض للإمام الماوردي، والوصول إلى الحقيقة حول أشعرية الإمام أو اعتزاله، وقد اعتمدت في هذا على المنهج التحليلي والاستنباطي، وقد اشتمل هذا البحث على تمهيد **وثلاثة مطالب**، أما **التمهيد** فتحدثت فيه عن ترجمة الإمام الماوردي، وأما **المطلب الأول:** فذكرت فيه مَنْ اتهم الإمام الماوردي بالاعتزال وأسباب ذلك، **والمطلب الثاني:** تحدثت فيه عن المسائل التي وافق فيها الإمام الماوردي المعتزلة، **والمطلب الثالث:** تحدثت فيه عن المسائل التي وافق فيها الإمام الماوردي الأشاعرة، وقد توصلت من خلال هذه الدراسة إلى أن الإمام ابن الصلاح هو أشهر من اتهم الإمام الماوردي بالاعتزال، وقد تناقل العلماء هذه التهمة من بعده منسوبة إليه، مما يدل على عدم تحققها عندهم، وأن الإمام الماوردي وافق المعتزلة في بعض المسائل، كما وافق الأشاعرة في كثير من المسائل، وأنه يترجح لدينا أشعرية الإمام الماوردي، ونرفض اتهامه بالاعتزال، وأصح ما يقال عنه: إنه أشعري المذهب، وليس معتزليًا، وغاية ما في الأمر أن له بعض مسائل وافق فيها اجتهاده بعض كلام المعتزلة.

الكلمات المفتاحية: الماوردي– الأشاعرة – المعتزلة – ابن الصلاح – اتهام – الموافقة – المخالفة.

Imam Al-Mawardi Between Ash'ari and Mu'tazil

Hani Ali Salim Tailoun

Department of Creed and Philosophy - Faculty of Islamic and Arabic Studies for Boys, Cairo - Al-Azhar University - Egypt

E mail: hanytayloun.4 @azhar.edu.eg

Abstract:

This research aims to investigate the accusation of retirement that some have directed against Imam Al-Mawardi, and to reach the truth about the Imam’s Asharia or his retirement, In this, I relied on the analytical and deductive approach, and this research included a preface and three demands. As for the preface, I talked about the translation of Imam Al-Mawardi, and as for the first requirement: I mentioned in it who accused Imam Al-Mawardi of retirement and the reasons for that, and the second requirement: I talked about the issues that agreed In it, Imam Al-Mawardi is the Mu'tazila, and the third requirement: I talked about issues in which Imam Al-Mawardi agreed with the Ash'aris, Through this study, I concluded that Imam Ibn al-Salah is the most famous of those who accused Imam al-Mawardi of retiring, and scholars have transmitted this accusation after him attributed to him, which indicates that it was not verified by them And that Imam Mawardi agreed with the Mu'tazilites in some issues, as well as the Ash'aris on many issues, and that we have the Ash'ariness of Imam al-Mawardi, and we reject accusing him of quitting. His diligence some of the words of the Mu'tazila.

Keywords: Mawardi - Ash'ari - Mu'tazila - Ibn al-Salah - Accusation - Approval – Violation.





المقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادى له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن سيدنا ونبينا وحبيبنا وقدوتنا ومعلمنا محمدًا رسول الله، أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله، وكفى بالله شهيدًا، فاللهم صل وسلم وبارك عليه وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين، **وبعد** ،،،

زخر التاريخ الإسلامي بالأعلام والعلماء الذين كانوا ضياء للحضارة الإسلامية العظيمة، والتي تجلّى فيها جمال البناء على هدي وحي السماء، وكان الإمام الماوردي واحدًا من هؤلاء العلماء الذين واكبوا مسيرة الحياة على ذلك الهدى، وأسهموا في رفع صرح الحضارة الإسلامية، فكان غرّة على ناصية تاريخنا الإسلامي.

وقد احتل الإمام الماوردي مكانة بارزة بين علماء عصره، حتى أصبح إمامًا للشافعية في عهده، وبلغ من العلم درجة الاجتهاد، وصار علمًا يشار إليه بالبنان، وترقى به الحال إلى أن صار رئيس قضاة عصره، وانتفع بعلمه العام والخاص.

ولعل آثاره التي بين أيدينا تخبرنا بتلك المكانة العلمية، والتي غطّى بها جوانب مهمة من المكتبة العلمية الإسلامية، مثل: (الحاوي) في الفقه، و(أعلام النبوة) في العقيدة، و(النكت والعيون) في التفسير، و(أدب الدنيا والدين) في الأخلاق، و(الأحكام السلطانية) في السياسة ... وغيرها الكثير.

وقد عاش (رحمه الله) ما بين (٣٦٤-٤٥٠هـ)، وهى الفترة التي بلغت فيها الثقافة الإسلامية أزهى عصورها، حين بلغت الدولة العباسية درجة عالية من الرقى والتقدم العلمي، وظهر فيها كثير من العلماء البارعين، ويُعد الإمام الماوردي واحدًا من هؤلاء، فقد طار اسمه في الآفاق سواء من الناحية العلمية أو السياسية.

ومن ثم تنوعت عبارات الثناء والمدح عليه من جلّةٍ من العلماء ممن عاصره وجاء بعده، وعلى الرغم من هذا الثناء الكثير الذي ناله، إلا أنه لم يسلم من النقد، فكثيرًا ما كانت توجه التهم إلى أجلاء العلماء دون أن يكون هناك مستند قوى يمكن الركون إليه لإثباتها، وربما يكون الاعتماد في هذا على رأى صدر من شخصية علمية مشهورة هي مصدر قوة هذا الاتهام.

وينطبق هذا على إمامنا الماوردي، فهناك من تعرضوا لاتهامه بالاعتزال، وشنعوا عليه وعلى تفسيره، وهناك من نفوا عنه هذه التهمة ودافعوا عنه، وأكدوا على أشعريته.

والمتتبع لأقوال الإمام الماوردي في كتبه يجد البون الشاسع بينه وبين ما اتهم به من الاعتزال، ومن ثم جاء موضوع بحثنا بعنوان: **(الإمام الماوردي بين الأشعرية والاعتزال)** من أجل التحقيق في هذه التهمة، والوصول إلى الحقيقة حول أشعرية الإمام الماوردي أو اعتزاله.

وقد اشتمل هذا البحث على مقدمة وتمهيد، وثلاثة مطالب، وخاتمة.

أما **التمهيد:** فتحدثت فيه عن ترجمة الإمام الماوردي، وأما **المطلب الأول:** فعنوانه: مَنْ اتهم الإمام الماوردي بالاعتزال وأسباب ذلك، **والمطلب الثاني:** جاء بعنوان: المسائل التي وافق فيها الإمام الماوردي المعتزلة، **والمطلب الثالث:** جاء بعنوان: المسائل التي وافق فيها الإمام الماوردي الأشاعرة.

وأما **الخاتمة:** فذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال موضوع البحث.



ترجمة الإمام الماوردي

ـ اسمه ونسبه ولقبه ونشأته:

اسمه ونسبه:

هو الإمام أبو الحسن علي بن محمد بن حَبِيْب المَاوَرْدِيُّ البصري الشافعي، والْمَاوَرْدِيُّ نسبةً إلى بيع ماء الورد وعمله، حيث إن بعض أجداده كان يعمل به ويبيعه، والبَصْري: نسبة إلى محل ولادته البصرة، حيث وُلِدَ في البصرة سنة ٣٦٤هـ، والشافعي: لأنه كان على مذهب الإمام الشافعي الفقهي(١).

---

(١) انظر: تاريخ بغداد: أبو بكر الخطيب البغدادي، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢م، جـ١٣، ص٥٨٧، ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: أبو العباس شمس الدين بن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٠٠م، جـ٣، ص٢٨٢، وسير أعلام النبلاء: الإمام الذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م، جـ١٨، ص٦٤، وطبقات الشافعية: أبو بكر بن قاضي شهبة، تحقيق: الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ، جـ١، ص٢٣٠، شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ابن العماد الحنبلي، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، بيروت، ط١، ١٤٠٦ هـ، ١٩٨٦م، جـ٥، ص٢١٨، واللباب في تهذيب الأنساب: ابن الأثير، دار صادر، بيروت، جـ٣، ص١٥٦، مرآة الجنان: أبو محمد بن سليمان اليافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م، جـ٣، ص٥٦، والأنساب: عبد الكريم السمعاني، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط١، ١٣٨٢هـ، ١٩٦٢م، جـ١٢، ص٦٠.

لقبه:

لُقِّب الإمام الماوردي بـــ (أقضى القضاة)، وذلك لتصدّره للقضاء والفتيا، وتبحرّه في العلوم الشرعية، وقد أطلق عليه هذا اللقب عام ٤٢٩هــ، في عهد الخليفة القائم بأمر الله العباسي، واشتهر به عند المؤرخين، وقد وقع إنكار لهذا اللقب من بعض الفقهاء في عصره، فلم يُلتفت إليهم، واستمر له هذا اللقب إلى أن مات (رحمه الله)[١].

ولادته ونشأته:

ولـــد بالبصرة عام ٣٦٤هــ، ونشأ في أسرة تهتم بالعلم، وتحرص على تعليم أبنائها، وتهيئة المناخ المناسب لهم لتلقي العلم، وقد بدأ طلبه للعلم بالبصرة – مسقط رأسه– على يد علمائها، تحت رعاية أسرته، ثم ارتحل إلى بغداد ليتلقى فيها مزيدًا من العلم، حيث البيئة العلمية أخصب، والعلماء أكثر، فهي مركز العلم والمعرفة، فانضم إلى حلقات أئمة الفقه والحديث واللغة، واستمر في هذه الحلقـــات يذاكر العلمـــاء، ويستفيـــد من علمهـــم، حتى بلغ فيه شأنًا يقصد فيـــه إليـــه، ويجلس التلاميـــذ بين يديـــه، واستقر به المقام في بغـــداد، فسكن درب الزعفران، إلى أن توفي بهـــا[٢].

---

(١) معجم الأدباء: ياقوت الحموي، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيـــروت، ط١، ١٤١٤هــ، ١٩٩٣م، جـــ٥، ص١٩٥٥.

(٢) تاريخ بغداد: أبو بكر الخطيب البغـــدادي، مرجـــع ســـابق، جـــــ١٣، ص٥٨٧، وأدب القاضي: الإمام أبو الحسن الماوردي، تحقيق: محيي هلال السرحان، مطبعة الإرشـــاد، بغداد، ١٣٩١هــ، ١٩٧١م، جـــ١، ص١٩.

ـ رحلاته في طلب العلم:

لم تكن للإمام الماوردي رحلات في طلب العلم، وإنما كان تنقله بين البصرة وبغداد، فقد تفقه بمدينة البصرة – مسقط رأسه– على يد عالمها أبي القاسم الصَّيْمَري المتوفى ٣٨٦هـ، ثم ارتحل بعد أن استكمل البدايات ووضع الأساس القوي لتعليمه إلى بغداد – مركز العلم والمعرفة في عصره – ودرس على إمامها الكبير أبي حامد الأسفراييني المتوفى ٤٠٦هـ[١]، وظل ينتقل بين أهل العلم من عالم إلى آخر، حتى تخرج على أيدي ثلّة من العلماء البارزين.

ثم عاد إلى موطنه البصرة معلمًا بعد أن تركها طالب علم، وتصدّر للتدريس هناك مدة، ثم عاد إلى بغداد ليستقر به المقام فيها دون أن يغادرها، وبقي في بغداد مدّرسًا، فقاضيًا ثم أقضى القضاة، فأنكبّ على التأليف والتصنيف حتى اشتهر وذاع صيته، وانتهت إليه زعامة المذهب الشافعي في عصره.

ويرجع عدم تنقل الإمام الماوردي لغير البصرة وبغداد في طلب العلم، إلى مكانة المدينتين – وخاصة بغداد– العلمية، وأنها كانت في ذلك الوقت منبر الثقافة والعلم، فيها من العلماء والفضلاء والأدباء ما يغني عن الانتقال منها لطلب العلم، وإن كان هذا لا يعنى أن العلم محصور فيهما، ولكن لعل هذا كان سببًا لعدم انتقال الإمام الماوردي لغير تلك المدينتين (البصرة وبغداد) والاكتفاء بما حصله من العلم فيهما[٢].

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى: تاج الدين السبكي، تحقيق: محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر، ط٢، ١٤١٣هـ، جـ٥، ص٢٦٨، و شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ابن العماد الحنبلي، مرجع سابق، جـ٥، ص٢١٨، وسير أعلام النبلاء: الإمام الذهبي، مرجع سابق، جـ١٨، ص٦٥.

(٢) منهاج اليقين شرح أدب الدنيا والدين للإمام الماوردي: أُويس الأَرْزِنْجاني(خان زاده)، تحقيق: محمد العزازي، دار الكتب العلمية، بيروت، جـ١، ص٨.

ـ أخلاقه وثناء العلماء عليه:

اتصف الإمام الماوردي بأخلاق عالية، وصفات سامية، جعلته كما يقول الشيخ محمد أبو زهرة (رحمه الله) في الذروة بين العلماء عبر التاريخ الإسلامي، ومن أهمها:

١- ذاكرة واعية، وبديهة حاضرة، وعقل مستقيم.

٢- اتزان في القول والعمل.

٣- الحلم وضبط النفس.

٤- التواضع وإبعاد النفس عن الغرور، وكان حييًا شديد الحياء، وفيه وقار وهيبة.

٥- الإخلاص[١].

ومن ثم كان الإمام الماوردي محل تقدير جل العلماء لهذه الصفات، فيقول عنه ياقوت الحموي: "ولم أر أوقر منه، ولم أسمع منه مضحكة قط، ولا رأيت ذراعه منذ صحبته إلى أن فارق الدنيا"[٢].

وهذا ما أكده أيضًا الإمام ابن كثير فقال: "وكان حليمًا وقُورًا أديبًا، لم يرَ أصحابُه ذراعه يومًا من الدهر من شدة تَحَرُّزِه وأدبه"[٣]، وهكذا ينبغي أن يكون العلماء بين تلاميذهم، كيف لا وهم القدوة الذين يشار إليهم بالبنان.

وقال عنه الإمام الذهبي: "كان الماوردي إمامًا في الفقه والأصول والتفسير،

---

(١) أبو الحسن البصري الماوردي: الشيخ محمد أبو زهرة، مقال بمجلة العربي الكويتية، العدد ٧٦، يوليو ١٩٦٥م، ص ٥٢، ٥٣.

(٢) معجم الأدباء: ياقوت الحموي، مرجع سابق، جـ٥، ص١٩٥٦.

(٣) البداية والنهاية: أبو الفداء إسماعيل بن كثير، تحقيق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م، جـ١٢، ص٩٩.

بصيرًا بالعربية، ولي قضاء بلاد كثيرة"[1].

وقال الإمام السبكي في حقه: "كان إمامًا جليلًا رفيع الشأن له اليد الباسطة في المذهب والتفنن التام في سائر العلوم"[2].

وقال محمد كرد علي: "الماوردي من أعظم الكتاب، معتدل في تأليفه، هادئ في أفكاره، أوحد في فنه وفهمه، محمود الطريقة، مطمئن النفس، حريص على الاستفادة، بعيد عن الدعوى والهوى"[3].

شيوخه وتلاميذه:

أولا: شيوخه: تتلمذ الإمام الماوردي على يد خلق كثير من العلماء من أهل موطنه في البصرة ومهجره بغداد، وزاحم طلاب العلم في حلقات كثيرة، ومن أشهر شيوخه:

– **الصَّيْمَري:** أبو القاسم عبد الواحد بن الحسين بن محمد الصَّيْمَري، شيخ الشافعية وعالمهم، سكن البصرة وارتحل إليه الناس من أماكن كثيرة، ومن تصانيفه (الإيضاح في المذهب)، وتفقه على يديه جماعة من العلماء، منهم الإمام الماوردي وأخذ عنه الفقه، توفي سنة ٣٨٦هـ[4].

– **الإسفراييني:** أبو حامد أحمد بن أبي طاهر محمد بن أحمد الاسفراييني، شيخ الشافعية ببغداد، انتهت إليه رياسة الدنيا والدين ببغداد، تفقّه عليه الإمام الماوردي، وتوفي سنة ٤٠٩هـ[5].

---

(١) العبر في خبر من غبر: شمس الدين الذهبي، تحقيق: أبو هاجر محمد زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، جـ٢، ص٢٩٦.

(٢) طبقات الشافعية الكبرى: تاج الدين السبكي، مرجع سابق، جـ٥، ص٢٦٨.

(٣) كنوز الأجداد: محمد كرد على، مطبعة الترقي، دمشق، ١٣٧٠هـ، ١٩٥٠م، ص٢٤١.

(٤) سير أعلام النبلاء: الإمام الذهبي، مرجع سابق،

(٥) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: أبو العباس شمس الدين بن خلكان، مرجع سابق، جـ١، ص٧٢، وسير أعلام النبلاء: الإمام الذهبي، مرجع سابق، جـ١٧، ص١٩٤.

- **الباقي:** أبو محمد عبد الله بن محمد البخاري المعروف بالباقي (نسبة إلى مدينة باف قرية من قرى خوارزم في بلاد ما وراء النهر)، سكن بغداد، وكان من أفقه أهل وقته على مذهب الإمام الشافعيّ، أخذ الإمام الماوردي عنه الفقه، وتوفي سنة ٣٩٨هـ[١].

- **البغدادي:** جعفر بن محمد بن الفضل البغدادي، ويُعرف بابن المارستاني، أخذ الإمام الماوردي عنه الحديث، وتوفي سنة ٣٨٧هـ[٢].

- **الأزدي:** محمد بن المعلّى بن عبد الله، أبو عبد الله الأسدي الأزدي النحوي اللغوي، أخذ عنه الماوردي علوم العربية[٣].

ثانيًا: تلاميذه: أما عن تلاميذه الذين تلقوا العلم على يديه فهم كثيرون جدًا، ومن أبرزهم:

- **ابن خيرون:** أبو الفضل أحمد بن الحسن بن أحمد بن خيرون البغدادي، المعروف بابن الباقلاني، ولد سنة ٤٠٤هـ، وتوفي سنة ٤٨٨هـ[٤].

- **الخطيب البغدادي:** أبو بكر أحمد بن على بن ثابت، المعروف بالخطيب البغدادي، صاحب تاريخ بغداد، أحد حفاظ الحديث وضابطيه، توفي سنة ٤٨٩هـ[٥].

---

(١) الأنساب: عبد الكريم بن محمد السمعاني، مرجع سابق، جـ٢، ص٤٨.

(٢) تاريخ بغداد: أبو بكر الخطيب البغدادي، مرجع سابق، جـ٨، ص١٥٥.

(٣) معجم الأدباء: ياقوت الحموي، مرجع سابق، جـ١، ص٤٠٩، وطبقات الشافعية الكبرى: السبكي، مرجع سابق، جـ٥، ص٢٦٧.

(٤) لسان الميزان: الإمام ابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، ط١، ٢٠٠٢م، جـ١، ص٤٣٤.

(٥) طبقات الشافعية الكبرى: الإمام السبكي، مرجع سابق، جـ٤، ص٢٩.

- **الهمذاني:** عبد الملك بن إبراهيم بن أحمد أبو الفضل الهمذاني المعروف بالمقدسي، من أهل همذان، كان من أئمة الدين وأوعية العلم، وكان زاهدًا ناسكًا عابدًا ورعًا، وكان قيم عصره في الفرائض والحساب وقسمة التركات، توفي سنة ٤٨٩هـ(١).

- **القشيري:** عبد الواحد بن عبد الكريم بن هوزان أبو سعيد ابن الأستاذ أبو القاسم القشيري، سمع الحديث من الإمام الماوردي، ولد سنة ٤١٨هـ، وتوفي سنة ٤٩٤هـ(٢).

ـ آثاره ومؤلفاته:

ألف الإمام الماوردي عددًا لا بأس به من الكتب في مختلف العلوم والفنون، فقد اشتهر بكثرة التأليف، وغزارة الإنتاج، حتى قال عنه ياقوت الحموي: "وله تصانيف حسان في كلّ فن"(٣)، وقال الإمام السبكي: "وله التفنن التام في سائر العلوم"(٤)، ولا شك أن هذا ينبئ عن اتساع مواهبه وتعددها، مما جعل المكتبة الإسلامية تزخر بمؤلفاته، وتظل منهلاً لكل وارد، ومرجعًا لكل باحث، ومن أشهر مؤلفاته:

- **الحاوي:** وهو موسوعة علمية ضخمة، ويعد من أوسع ما كتب في الفقه الشافعي، قال عنه ابن خلكان: "وله فيه (أي في الفقه الشافعي) كتاب (الحاوي) الذي لم يطالعه أحد إلا وشهد له بالتبحّر والمعرفة التامة بالمذهب"(٥).

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى: الإمام السبكي، مرجع سابق، جـ٥، ص١٦٢.

(٢) المرجع السابق، جـ٥، ص٢٢٥.

(٣) معجم الأدباء: ياقوت الحموي، مرجع سابق، جـ٥، ص١٩٥٦.

(٤) طبقات الشافعية الكبرى: الإمام السبكي، مرجع سابق، جـ٥، ص٢٦٨.

(٥) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: أبو العباس شمس الدين بن خلكان، مرجع سابق، جـ٣، ص٢٨٢.

- **النُــكْــت والعيون:** وهو كتاب في تفسير القرآن الكريم، ضمنه أقوال الصحابة والتابعين والمفسرين من قبله، وعرض لما يرجحه منها، وأدلى ببعض آرائه في بعض الأحيان، وقد اختصره العز بن عبد السلام.

- **أمثال القرآن:** وقد أفرد هذا الكتاب لأمثال القرآن بالشرح والبيان والإيضاح والتبيين، وذكره الإمام السيوطي واستفاد منه[(١)].

- **الأحكام السلطانية:** وهو أول كتاب في النظم الإسلامية بوجه عام، ولهذا اشتهر بين المؤرخين والمحْدثين، ونظرًا لأهميته فقد ترجم إلى لغات أجنبية.

- **أعلام النبوة:** وهو كتاب يبحث في أمارات النبوة وإثباتها، وقد أثنى عليه الشيخ أحمد بن مصطفى المعروف بطاش كبره زاده فقال: "وفي هذا العلم مصنفات كثيرة، لكنه لا أنفع ولا أحسن من كتاب (أعلام النبوة) للشيخ الإمام أبى الحسن على بن محمد بن حبيب الماوردي"[(٢)].

- **أدب الدنيا والدين:** وهو كتاب جليل ضمنه أخلاقًا وآدابًا وتوجيهات تربوية قيمة، يجب على الإنسان أن يتمسك بها في دينه ودنياه، وقد أيد هذا بنصوص من القرآن والسنة، ومن مؤلفاته أيضًا: الإقناع، وقوانين الوزارة، وتسهيل النظر وتعجيل الظفر، والعيون في اللغة، وأدب القاضي.

---

(١) الإتقان في علوم القرآن: الإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٣٩٤هـ، ١٩٧٤م، جـ٤، ص٤٤.

(٢) مفتاح السعادة: أحمد بن مصطفى (طاش كبره زاده)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م، جـ١، ص٢٩٨.

ـ وفاته:

توفِّي الإمام الماوردي في يوم الثلاثاء آخر شهر ربيع الأول من سنة ٤٥٠هـ، ودُفِنَ في مقبرة باب حرب ببغداد، وصلَّى عليه تلميذه النجيب الخطيب البغدادي، وكان قد بلغ ستًا وثمانين سنة[١]، (رَحِمَهُ اللَّهُ) رحمة واسعة.

---

(١) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: أبو العباس شمس الدين بن خلكان، مرجع سابق، جـ٣، ص٢٨٤.

المطلب الأول

مَنْ اتهم الإمام الماوردي بالاعتزال وأسباب ذلك

من الظواهر الملفتة للنظر ظاهرة ارتباط المذهب الشافعي الفقهي بالمذهب الأشعري، ومثله المالكي، ولعل أقرب الأمثلة على ذلك ما ذكره الإمام السبكي في كتابه (طبقات الشافعية)، حيث حاول أن يجعل من كتابه هذا ما يمكن أن يسمى بــ (طبقات الأشعرية)، ويلاحظ ذلك كل من يطلع على التراجم في هذا الكتاب وأسلوبه في عرض كل ترجمة.

وهذا ما أراد أن يقرره في هذا الكتاب، وهو التأكيد على تلك العلاقة الوطيدة المنعقدة بين المذهب العقائدي الأشعري من جهة، والمذهب الفقهي الشافعي من جهة أخرى، ويرى الإمام السبكي تبعًا لذلك "أن بين الشافعية والأشعرية وشائج قربى لم تنفصم عراها منذ البداية، وأن الأشعرية نشأت في كنف المذهب الشافعي، ومنذ ذلك الزمن سارت العقيدة الأشعرية والمذهب الشافعي جنبًا إلى جنب، وأصبح لهما مصير مشترك"(١).

ويعد الإمام الماوردي واحدًا من أصحاب المذهب الشافعي، بل ورئيسًا لجماعة الشافعية في عصره يمثلهم ويتكلم باسمهم، فقد كان حافظًا للمذهب وله فيه كتاب (الحاوي)، الذي لم يطالعه أحد إلا وشهد له بالتبحر والمعرفة التامة بالمذهب، وقد أثر هذا في تفسيره أيضًا، فنجده يهتم بذكر أقوال الإمام الشافعي في تفسيره عند تعرضه للمسائل الفقهية.

ومع هذا وجدنا من اتهمه بالاعتزال، فهذا ياقوت الحموي الذي يُعد – حسب اطلاعي– أول مَنْ صرح بهذا الاتهام فقال عنه من غير جَزمٍ: "وكان عالمًا

(١) الأشعري والأشاعرة في التاريخ الديني الإسلامي: جورج مقدسي، ترجمة: أنيس مورو، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، ٢٠١٨م، ص٦٦.

بارعًا متفننًا شافعيّا في الفروع ومعتزليًا في الأصول على ما بلغني، والله أعلم"[1].

ثم جاء بعده ابن الصلاح – وكان أشدهم اتهامًا وانتقادًا للإمام الماوردي– فترجم له في طبقاته، وأطلقَ تُهمةَ الاعتزال على الإمام الماوردي، وتَحامل على تفسيره فَعدَّهُ عظيمَ الضَّررِ، فقال: "هذا المَاوَرْدِيُّ – عفا الله عنه– يُتَّهمُ بالاعتزال، قَال: وقد كنت لا أحقق ذلك عليه، وأتأول لَه، وأعتذر عنه، في كَونه يُورد في (تفسيره) في الآيات التي يختلف فيها تفسير أهل السنة، وتفسير المعتزلة، وُجُوهًا يسردها، يمزج فيها أقاويلهم، من غير تعرض منه لبيان ما هو الحق منها، فَأقول: لعلَّ قَصده إيرَاد كل ما قيل من حقٍ وباطل، ولهذا يُورد من أقاويل المشبِّهة أشياء مثل هذا الإيراد، حتى وجدته يختار فِي بعض المواضِع قَولَ المعتزلة وما بنوه على أصولهم الفاسدة ... وتفسيرهُ عظيمُ الضَّررِ، لكونه مشحونًا بكثير من تأويلات أهل الباطل، تدسيسًا وتلبيسًا على وجهٍ لا يفطن لتمييزها غيرُ أهل العلم والتحقيق، مع أنه تأليفُ رجلٍ لا يتظاهر بالانتساب إلى المعتزلة حتى يحذر، وهو يجتهد في كتمان موافقته لهم فيما هو لهم فيه موافق، ثم ليس هو معتزليًا مطلقا، فإنه لا يوافقهم في جميع أصولهم، ويوافقهم في القَدَرِ، وهي البليَّةُ التي غلبت على البصريين وعِيبوا بِها قديمًا"[2].

وهذا ما أكده العلامة الداوودي في طبقاته فقال: "وذكره ابن الصلاح في (طبقاته)، واتهمه بالاعتزال في بعض المسائل بحسب ما فهمه عنه في تفسيره

(١) معجم الأدباء: ياقوت الحموي، مرجع سابق، جـ٥، ص١٩٥٥.

(٢) طبقات الفقهاء الشافعية: الإمام ابن الصلاح، تحقيق: محيي الدين علي نجيب، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٩٩٢م، جـ٢، ص٦٣٨.

في موافقة المعتزلة فيها، ولا يوافقهم في جميع أصولهم، ومما خالفهم فيه أن الجنة مخلوقة، نعم يوافقهم في القول بالقدر وهي بليّة غلبت على البصريين"[1].

هذا ما قاله الإمام ابن الصلاح عن الإمام الماوردي وتفسيره، ويبدو لنا أن منشأ اتهامه بالاعتزال له هو ذِكْرُ الإمام الماوردي لبعض أقوال المعتزلة دونَ اعتراضٍ عليها، وقد أخذ من هذا أنه يَختارها.

تعقيب: وإذا نظرنا إلى ما ذكره الإمام ابن الصلاح من اتهامٍ للإمام الماوردي، نجد أن مرجعه هو اجتهاد الإمام، وترجيحه بين الآراء العلمية ترجيحًا عقليًا، دون نظر إلى القائل بهذا الرأي أو ذاك، ومن هنا كان هذا التشابه بين بعض آراء الإمام الماوردي وبعض آراء المعتزلة.

والاجتهاد – كما نعلم– لم يوصد بابه قط، فقد اجتهد الصحابة – رضوان الله عليهم– في زمن النبي (ﷺ) في كثير من الأحكام.

يقول الأستاذ عبد الوهاب خلاف: "وقد ظهرت هذه الروح (روح الاجتهاد) فيما سلكه الراشدون بعد وفاة الرسول (ﷺ) في تدبير الشئون العامة للدولة، فكانوا يهتدون في نظمهم وسائر تصرفاتهم بما شرع الله في كتابه، وعلى لسان رسوله، وإن حدث لهم ما ليس له حكم في كتاب الله ولا سنة رسوله، اجتهدوا رأيهم واتبعوا ما أدّى إليه اجتهادهم، مما رأوا فيه مصلحة الأمة ولا يخالف روح الدين، وكثيرًا ما كان اجتهاد أحدهم يخالف اجتهاد صاحبه، بل قد يخالف ما يفهم من ظاهر النص، وما اتُّهم مجتهد منهم أنه على غير الحق"[2].

---

(١) طبقات المفسرين: محمد بن علي الداوودي المالكي، دار الكتب العلمية، بيروت، جـ١، ص٤٢٨.

(٢) السياسة الشرعية: عبد الوهاب خلاف، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٥٠هـ، ص٨.

فالخلفاء الراشدون ومن أتى من بعدهم كانوا يعتمدون في معالجتهم للأمور الدينية وغير الدينية على الاجتهاد، ما دام الاجتهاد في غير موضع النص وفي حدود أصول الدين ونصوصه الصحيحة، وقد سار الإمام الماوردي على هذا، مقتديًا بالصحابة والخلفاء والأئمة الصالحين فيما كانوا يقومون به من اجتهاد، ومن ثم فليس بدعًا إذن أن يجتهد الإمام الماوردي فيما ليس له حكم في كتاب الله تعالى أو سنة رسوله (ﷺ)، وليس بمستغرب بعد ذلك أن يتهمه البعض بتهمة الاعتزال.

كما أننا إذا عُدنا إلى كلام ابن الصلاح المتقدم، وجدناه نفسَه قد صرَّح بأن الإمام الماوردي ليس معتزليًا مطلقًا، وأنه وافقهم في شيء وخالفهم في أشياء حيث يقول: "ثم هو ليس معتزليًا مطلقًا فإنه لا يوافقهم في جميع أصولهم، ويوافقهم في القدر، وهي البلية التي غلبت على البصريين وعيبوا بها قديمًا"[1].

ومن ثم فإنه يمكننا القول: بأن من كلامه ما هو مُسَلَّمٌ به ومقبولٌ، ومنه ما هو متحاملٌ ومبالغ فيه، فهو مردود، فَنُسَلِّمُ له قوله عنه: "إنه (أي الإمام الماوردي) كان يورد في تفسيره في الآيات التي يختلف فيها أهل التفسير، تفسير أهل السنة، وتفسير المعتزلة غير متعرض لبيان ما هو الحق منها"[2].

نعم، الإمام الماوردي كان يهتم بعرض الأقوال في المسألة، ويجتهد في نسبة كل قول إلى قائله من الصحابة والتابعين ومن بعدهم في الكثير الغالب، وربما ترك نسبة بعضها، ومن الظلم البين أن نُحمِّلَه تَبِعةَ كلِّ قولٍ قيل في المسألة،

---

(١) طبقات الفقهاء الشافعية: الإمام ابن الصلاح، مرجع سابق، جـ٢، ص٦٣٨.

(٢) نفس المرجع السابق.

وبخاصةٍ حين يسنده إلى قائله، وقد ذكر في مقدمة تفسيره: أنه أراد من تفسيره أن يكون جامعًا بين أقاويل السلف والخلف، وموضحًا عن المؤتلف والمختلف(١).

وقد فهم ابن الصلاح هذا حين قال: "لعل قصده إيراد كل ما قيل من حق أو باطل"، غير أنه لم يعذره، ولم يرض بما ذهب إليه، حيث كان من الأفضل له أن يتعقب تلك الأقوال بالتوجيه لها، والترجيح بينها، وقد فعل ذلك حينًا، وتركه حينًا آخر.

وأما قول ابن الصلاح: "حتى وجدته يختار في بعض المواضع قول المعتزلة، وما بنوه على أصولهم الفاسدة، ومن ذلك مصيره في الأعراف إلى أن الله لا يشاء عبادة الأوثان... وقال في قوله تعالى: ﴿**وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ**﴾(الأنعام: آية ١١٢)، وجهان في ﴿**جعلنا**﴾: أحدهما: معناه حكمنا بأنهم أعداء، والثاني: تركناهم على العداوة فلم نمنعهم منها"(٢).

فصحيحٌ أنه ذَكَرَ بعض أقوال المعتزلة، لكن لا يدل ذلك على اعتقاده بها، فهو لم يزد على أنْ عَرَضَ القولَ وتَرَكه ولَم يُرجحه بشيء، وقد صرَّح في مقدمته - كما تقدمت الإشارة إلى ذلك- بأنه يريد أن يكون: جامعًا لأقوال السلف والخلف، وموضحًا عن المؤتلف والمختلف، وباستعراض تفسيره نجده يذكر القول لا لصحته، واعتقاده به، وإنما لأنه قد قيل.

---

(١) تفسير الماوردي (النُكت والعيون): أبو الحسن الماوردي، تحقيق: السيد عبد المقصود عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت، جـ١، ص٢١.

(٢) طبقات الفقهاء الشافعية: الإمام ابن الصلاح، مرجع سابق، جـ٢، ص٦٣٨.

أما قول ابن الصلاح: "وتفسيرهُ عظيمُ الضَّرَرِ لكونه مشحونًا بتأويلات أهل الباطل، تلبيسًا وتدسيسًا على وجهٍ لا يفطن له غير أهل العلم والتحقيق"(١).

فهو قول غيرُ مُسلَّمٍ به ومرفوض، بل وفيه تَحاملٌ ظاهرٌ على الإمام الماوردي، وعدمُ إنصافٍ لَه؛ ذلك أن تفسيرَه مليءٌ بتأويلات السَّلَفِ من الصحابة والتابعين، ومشاهير علماء المسلمين، منسوبةً لَهم بأسمائهم، وبجانب ذلك من تأويلات الخلف، ومن بينها بعض تأويلات المعتزلة، والتي أراد من ذكرها بيان ما قيل في الآية من حق وباطل، ومن راجح ومرجوح، وهو في الغالب حين يذكر أقوال المعتزلة ينسبها إلى إلي أصحابها، ومن ثم فلا لوم عليه بعد ذلك إذا حكى أقوالَ المعتزلة مادام قد نَسبها إلى أصحابها، وليس من الإنصاف أن يجعل ابن الصلاح ذلك تلبيسًا وتدسيسًا.

غير أننا نقول: إن اتهام المحدثين للعلماء بالاعتزال وبالتشيع، وبما هو أكبر من ذلك قد كثر وشاع، والإمام الماوردي واحد ممن اتهم بالاعتزال وهو منه بريء، وكل ما في الأمر أنه غلبت عليه صفة الفقيه العالم، الذي يوازن بين الآراء، ويرجح بعضها على بعض، دون نظر إلى القائل بهذا الرأي أو ذاك، ومن هنا رُمِيَ بالاعتزال في موافقة بعض آرائه لبعض آراء المعتزلة، ولم يكن معتزليًا في حقيقة الأمر(٢).

كما أن ما يقوله الإمام ابن الصلاح، يخالف ما صرح به كثير من علماء الحديث المتقدمين في توثيق الإمام الماوردي، والثناء على علمه ودينه، فهذا هو الخطيب البغدادي من أكبر تلاميذ الإمام الماوردي، وأقرب إليه من ابن

---

(١) طبقات الفقهاء الشافعية: الإمام ابن الصلاح، مرجع سابق، جـ٢، ص٦٣٨.

(٢) أدب الدنيا والدين: الإمام أبو الحسن الماوردي، تحقيق: مصطفى السقا، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، ط٢، ١٣٧٥هـ، ١٩٥٥م، ص٦.

الصلاح، يقول في حقه: "كتبت عنه وكان ثقة"[1]، وكفي بهذه شهادة للإمام الماوردي، من عالم كبير، ومحدث عالم بتاريخ الرجال وأحوالهم وسيرهم، لا يقل في علمه بالرجال عن ابن الصلاح، وكان مُطَّلِعًا على أحوال أستاذه وشئونه، ولم يكن الماوردي مجهولا، فليست حاله بخافية على أهل عصره من نُقَّاد المحدِّثين، فلو كانت تهمة الاعتزال حقيقية، لم يخف ذلك على الخطيب ولا غيره من أهل ذلك العصر.

وممن اتهمه بالاعتزال أيضًا الإمام الذهبي حيث قال عنه: "علي بن محمد، أقضى القضاة، أبو الحسن الماوردي، صدوق في نفسه، لكنه معتزلي"[2].

تعقيب: وبعد اطلاعنا على ما ذكره الإمام الذهبي، وجدنا أنه قد بني رأيه هذا – اتهامه للماوردي بالاعتزال – على رأي ابن الصلاح واعتمد عليه، وذلك لأمرين:

الأول: أن معظم كلامه في معرض اتهامه للماوردي هو من كلام ابن الصلاح (رحمه الله)، سواء ما ذكره في الميزان مختصرًا أو ما ذكره في السير مفصلا.

الثاني: أن ما ذكره من الأدلة على اتهامه للماوردي بالاعتزال وموجود في تفسيره، لا يعدو أن يكون جزئية من جزئيات مسألة اتهامه بالاعتزال التي ذكرها ابن الصلاح وأسهب في تفصيلها، كما أنه لا يخفي على أحد أن الإمام الذهبي متأخر في الوفاة على الحافظ ابن الصلاح.

---

(١) تاريخ بغداد: أبو بكر الخطيب البغدادي، مرجع سابق، جـ١٣، ص٥٨٧.

(٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: الإمام شمس الدين الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٣٨٢هـ، ١٩٦٣م، جـ٣، ص١٥٥.

وقد تعقب الإمام ابن حجر عبارة الإمام الذهبي عن الإمام الماوردي بأنه (صدوق في نفسه، لكنه معتزلي)[١]، فقال: "ولا ينبغي أن يطلق عليه اسم الاعتزال" ثم قال: "والمسائل التي وافق عليها المعتزلة معروفة، منها مسألة وجوب الأحكام والعمل بها هل هي مستفادة من الشرع أو العقل؟ كان يذهب إلى أنها مستفادة من العقل، ومسائل أخرى توجد في تفسيره، وافق اجتهاده فيها مقالات المعتزلة"[٢]، فهي تهمة هو بريء منها.

كما نحا الدكتور عدنان زرزور – أحد العلماء المعاصرين- منحى بعيدًا، فلم يكتف بمجرد الاتهام، بل عدّ تفسير الإمام الماوردي من تفاسير المعتزلة، وأنه وُضِعَ على أصولهم ومنهجهم في التفسير، ونقل منه نصًا رآهُ دليلا على ما ذهب إليه، فقال: "والناظر في هذا التفسير قد لا يقف فيه سريعًا على أثرٍ واضحٍ لمذهب المصنِّفِ الذي كان لا يُجاهرُ بالاعتزال فيما يبدو، ولكنه كان ينتصر فيه لمذهب المعتزلة على التحقيق، مرة بالإشارة العابرة، وأخرى بوضع القارئ أمام وجوه كثيرة في تفسير الآية الواحدة، يوردها موجزة ملخصة وليس من بينها ما يناقض مذهب المعتزلة بحال.

قال في قوله تعالى: (**هُدًى لِلْمُتَّقِينَ**)(البقرة: آية ٢): "وفي المتقين ثلاثة تأويلات: **أحدها:** الذين اتقوا ما حرم الله عليهم، وأدوا ما افترض عليهم، وهذا قول الحسن البصري، **والثاني:** أنهم الذين يحذرون من الله تعالى عقوبته ويرجون رحمته، وهذا قول ابن عباس، والثالث: أنهم الذين اتقوا الشرك وبرئوا

(١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: الإمام شمس الدين الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، جـ٣، ص١٥٥.

(٢) لسان الميزان: الإمام ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، جـ٦، ص٢٤.

من النفاق، وهذا فاسد لأنه قد يكون كذلك وهو فاسق، وإنما خص به المتقين وإن كان هدى لجميع الناس لانهم آمنوا به، وصدقوا بما فيه"[1].

ثم قال الدكتور عدنان: "وأيًا ما كان الأمر فإن الماوردي وضع تفسيره على أصول المعتزلة ومنهجهم في التفسير، سواءً أخالفهم في بعض المسائل أم لا، وسواء أجاهر بالاعتزال أم لا، وإن كنا لا ندري ما هو حد الجهر عند ابن الصلاح"[2].

تعقيب: ونرى أن هذا الحكم الجازم من الدكتور عدنان زرزور باتهام الإمام الماوردي بالاعتزال، وبأنه وضع تفسيره على أصول المعتزلة ومنهجهم، لا يخلو من التسرع والبعد عن الصواب، فإن ابن الصلاح – وهو أول من اتهمه بالاعتزال – لم يصل إلى هذا الحد، ولم يجزم بمثل هذا الحكم.

وقد عَقَّبَ الدكتور عبدالله الوهيبي على ما ذكره الدكتور عدنان زرزور فقال: "وهذا حُكمٌ يعوزهُ التحقيق، فلو أن الباحث تصفح هذا التفسير، وقرأ فيه لتبين له أنه تسرع في الحكم عليه، ورجع عن قوله: "إن الماوردي وضع تفسيره على أصول المعتزلة، ومنهجهم في التفسير"؛ لأن قوله هذا يعني أن الماوردي يقول بجميع أصول المعتزلة، وهذا قول لا دليل عليه، ومخالف لما في تفسير الإمام الماوردي"[3].

---

(١) تفسير الماوردي (النُكْت والعيون): أبو الحسن الماوردي، مرجع سابق، جـ١، ص٦٨.

(٢) الحاكم الجُشَمي ومنهجه في تفسير القرآن: عدنان زرزور، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، القاهرة،١٣٩١هـ،١٩٧١م، ص١٤٣- ١٤٦.

(٣) العز بن عبد السلام، حياته وآثاره ومنهجه في التفسير: عبدالله الوهيبي، ط٢، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م، ص١٩٢.

ولو صح ما قاله الدكتور عدنان، لما وجدنا ابن الصلاح يصرح بقوله: "هو (أي الإمام الماوردي) ليس معتزليًا مطلقًا؛ فإنه لا يوافقهم في جميع أصولهم، مثل خلق القرآن كما دل عليه تفسيره في قوله تعالى: ﴿ **مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ**)(الأنبياء: آية ٢) وغير ذلك"[١].

ومن ثم كان الأولى بالدكتور عدنان أن يكون منصفًا في حكمه، متحققًا من قوله، فكان يكفيه للحكم عليه قراءة قسمًا من هذا التفسير، أما أن يصدر حكمه هذا بناء على قراءة المقدمة وتفسير آيتين من سورة البقرة من تفسير الإمام الماوردي، فهذا لا يكفي، ومن وجهة نظرنا ليس في هاتين الآيتين اللتين ذكر تفسيريهما نقلا من تفسير الإمام الماوردي، ما يدل على حكمه هذا، كما أن للإمام الطبري عبارة شبيهة بعبارة الإمام الماوردي[٢]، وما عدَّه أحدٌ من المعتزلة.

والصحيح كما قال ابن السبكي: "أنه ليس معتزليًا، ولكنه يقول بالقدر، وهي البلية التي غلبت على أهل البصرة"[٣].

أسباب اتهام الإمام الماوردي بالاعتزال:

أولا: أتى ذلك نتيجة لاعتماد الإمام الماوردي على سلطان العقل في بحثه لمسائل الدين، فقد نجح في التوفيق بين العقل والشرع في كل ما تناوله من

---

(١) طبقات الفقهاء الشافعية: الإمام ابن الصلاح، مرجع سابق، جـ٢، ص٦٣٨.

(٢) جامع البيان في تأويل القرآن: محمد بن جرير الطبري، تحقيق: أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م، جـ١، ص٢٣٤.

(٣) طبقات المفسرين العشرين: جلال الدين السيوطي، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٣٩٦هـ، ص٨٤.

بحث الأمور الدينية وخلافها، واجتهد في تحكيم عقله في كل ما صدر عنه من آراء وأحكام، ومن هنا كان اتهام البعض إياه بالاعتزال.

فمن المعروف عن المعتزلة أنهم يقدمون العقل على النقل، ويقولون بسلطان عقل الانسان وإرادته وتحررهما من سلطان القدر، وقد أدى تمجيدهم للعقل إلى تفسيرهم القرآن بالمعقول أكثر من اعتمادهم على المنقول، وبنوا تفسيرهم – كما يقول الأستاذ أحمد أمين– على أسسهم من التنزيه المطلق، وحرية الإرادة، والعدل، وفعل الأصلح، ونحو ذلك[(١)].

ومن المعروف أيضًا أن الاعتزال من التهم التي يوجهها المحدثون عادة لكل عالم متحرر يحكم العقل فيما أمامه من قضايا، ولأن الإمام الماوردي اجتهد محكمًا عقله في كثير من القضايا التي تناولها كان اتهامه بالاعتزال عند البعض.

ثانيًا: ما قاله الإمام الماوردي في شأن السحر وضرره دون أن ينتهي إلى رفض حديث سحر النبي (ﷺ) كما انتهى إلى ذلك البعض، مع أن الحديث صحيح متفق عليه، بيد أن الإمام الماوردي ذكر في هذا المقام ما يشبه كلام المعتزلة[(٢)] فقال: "السحر خِدَع وَمَعَانٍ يفعلها الساحر، فيخيل إليه أنه بخلاف ما هو واقع، كالذي يرى السراب من بعيد فيخيل إليه أنه ماء، ولو كان في وسع

---

(١) ضحى الإسلام: أحمد أمين، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط٧، ١٣٥٥هـ، ١٩٣٦م جـ٣، ص٧٢.

(٢) حيث ذهبت المعتزلة إلى أنه لا حقيقة للسحر، وإنما هو تمويه وتخيل، ولا تأثير له في أي شيء، وإنما هو التخييل والخداع فقط (انظر: تنزيه القرآن عن المطاعن: القاضي عبد الجبار، دار النهضة الحديثة، بيروت، ص٢٨، ٢٩، والكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: أبو القاسم الزمخشري، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، جـ١، ص١٩٨).

الساحر إنشاء الأجسام، وقلب الأعيان عما هي عليه من الهيئات لم يكن بين الباطل والحق فصل، ولجاز أن تكون جميع الأجسام مما سحرته السحرة، فقلبت أعيانها[١]، ولعل قوله هذا هو الذي دفع البعض إلى اتهامه بالاعتزال.

مع أنه في تفسيره لسورة الناس قد ذكر اختلاف العلماء في السحر الذي وقع للنبي (ﷺ) وبيّن قول من قال بثبوته، ثم أردف بقول الآخرين الذين ينكرونه في حق الرسول (ﷺ) لما في استمراره عليه من خبل العقل، ولعل تقديمه الوجه الأول إشعار منه إلى قبوله واقعة السحر، ويدل عليه أنه لم ينكر كالمعتزلة (العين) في قوله تعالى: **(وَمِنْ شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ)**(الفلق: آية ٥)، بل أثبتها[٢].

ثالثًا: أُلفت في ضوء مذهب المعتزلة جملة من تفاسير القرآن الكريم، وضعها أئمة المعتزلة انتصارًا لمذهبهم، وأوَّلُوا فيها آيات القرآن تأويلا يتفق مع أصولهم التي اعتنقوها، ومبادئهم التي آمنوا بها، ومن أهم تفاسيرهم: (الجامع لعلم القرآن) لعلي بن عيسى الرماني[٣]، وتفسير أبي مسلم الأصفهاني (ت٣٢٢هـ)، ونظرًا لاعتماد الإمام الماوردي على هذين التفسيرين في نقل بعض الآراء، وعلى غيرهما كـ: محمد بن المستنير المعروف بـ

---

(١) تفسير الماوردي (النكت والعيون): أبو الحسن علي بن محمد الماوردي، مرجع سابق، جـ١، ص١٦٦، ١٦٧،

(٢) المرجع السابق، جـ٦، ص٣٧٧.

(٣) هو أبو الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي المعتزلي أخذ عن الزَّجَّاجِ، وَابنِ دُرَيْدٍ وغيرهما، وصنف في التفسير واللغة والنحو والكلام، وألف في الاعتزال (صنعة الاستدلال) سبع محلات وكتاب (الأسماء والصفات) وغيرهما، مات ببغداد سنة ٣٨٤هـ، عن ٨٨ سنة (سير أعلام النبلاء: الإمام الذهبي، مرجع سابق، جـ١٦، ص٥٣٤).

(قطرب)[١]، وأبو بكر الأصم[٢]، في اللغة، وجهت تهمة الاعتزال إلى تفسير الإمام الماوردي.

غير أننا نرى أن وجود بعض الأقوال الاعتزالية في تفسيره شيء، والقول باعتقاده بها وترجيحه لها، وكونه معتزليًا بنى تفسيره على أصولهم شيء آخر لا يسلم.

رابعًا: شخصية الإمام الماوردي الفكرية والتي تميزت عن غيرها من الشخصيات الكثيرة في عصره بالاجتهاد ومحاربة التقليد، ويتضح هذا من قوله: "فإذا تقلد القاضي القضاء وجب عليه أن يحكم باجتهاد نفسه، وإن اعتزى إلى مذهب من مذاهب أئمة الوقت، كمن أخذ بمذهب الشافعي أو بمذهب أبي حنيفة، لم يجز أن يقلد صاحب مذهبه وعمل على اجتهاد نفسه، وإن خالف مذهب من اعتزى إليه، فإن كان من أصحاب الشافعي وأداه اجتهاده في

---

(١) هو محمد بن المستنير النحوي اللغوي المعروف بقُطرُب (دويبة لا تزال تَدِبّ ولا تفتر) الذي لقبه إياه سيبويه، أحد العلماء بالنحو واللغة أخذ عن سيبويه وعن جماعة من علماء البصريين، كما تتلمذ على يدِ أحد أكبر أقطاب الاعتزال وهو إبراهيم ابن سيّار النظّام، فكان معتزليًا، صنف تفسيره على مذهب الاعتزال، ومن أشهر كتبه: معاني القرآن الكريم، والعلل في النحو، توفي في بغداد سنة ٢٠٦هـ (تاريخ بغداد: أبو بكر الخطيب البغدادي، مرجع سابق، جـ٤، ص٤٨٠، ولسان الميزان: أبو الفضل بن حجر العسقلاني، مرجع سابق، جـ٧، ص٥٠٢)،

(٢) هو عبد الرحمن بن كَيْسان أبو بكر الأَصَمّ المعتزلي، صاحب المقالات في الأصول، ذكره عبد الجبار الهمذاني في طبقاتهم وقال: كان من أفصح الناس وأورعهم وأفقههم وله تفسير عجيب، عاش في البصرة وتوفي بها سنة ٢٢٥هـ (لسان الميزان: الإمام بن حجر العسقلاني، مرجع سابق، جـ٥، ص١٢١).

حالـــة إلى العمـــل فيها بقول أبي حنيفة، أو كان من أصحـــاب أبي حنيفة وأداه اجتهاده فيها إلى العمـــل بقول الشافعي جاز"[1].

وذكر ياقوت الحموي أنه: "كان أقضى القضاة (أي الماوردي) (رحمه الله) قد سلك طريقة في ذوي الأرحام يورث القريب والبعيد بالسوية، وهو مذهب بعض المتقدمين، فجاءه يومًا أحد العلماء فصعد إليه المسجد وصلى ركعتين، والتفت إليه فقال له: أيها الشيخ اتبع ولا تبتدع، فقال: بل أجتهد ولا أقلد، فلبس نعله وانصرف"[2].

ومن ثم فقد اجتهد الإمام الماوردي، وشجع العلماء على الاجتهاد، وبين – في كتبه – حكم الاجتهاد وشروط المجتهد، وحرر مسائل كثيرة تتعلق بالاجتهاد، وحارب التقليد الذي شاع في عصره وحذر منه، فنراه يصرح بذلك في كثير من كتبه انتفاضًا مما ساد الفكر الإسلامي في هذه الفترة من تقليد وتعصب، وهذا ما ألّب عليه أفكار الكثير من العلماء وغيرهم فاتهموه بالاعتزال.

---

(١) أدب القاضي: الإمام أبو الحسن الماوري، مرجع سابق، جـــ١، ص١٨٤.

(٢) معجم الأدباء: ياقوت الحموي، مرجع سابق، جـــ٥، ص ١٩٥٦.

المطلب الثاني

المسائل التي وافق فيها الإمام الماوردي المعتزلة

تتلخص مسألة اتهام الإمام الماوردي بالاعتزال في أمور ومسائل معدودة، من أهمها ما يلي:

المسألة الأولى: أن الله - تعالى- لا يريد المعاصي من عباده:

- **أن الله – تعالى– لا يشاء عبادة الأوثان:** ومعنى ذلك على أصول المعتزلة أن الله – تعالى– لا يريد المعاصي من عباده، وهذه مسألة فرعية داخلة تحت أصل العدل عندهم.

فالعدل على مذهب أهل الاعتزال: ما يقتضيه العقل من الحكمة، وهو إصدار الفعل على وجه الصواب والمصلحة.

قال القاضي عبد الجبار(1): "وإذا قيل إنه – تعالى– عدل، فالمراد به أن أفعاله كلها حسنة، وأنه لا يفعل القبيح ولا يخل بما هو واجب عليه"(2).

وعلى مذهب أهل السنة أن الله تعالى عدلٌ في أفعاله، بمعنى أنه متصرف في مُلكه ومِلكه، يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد، فالعدل: وضع الشيء موضعه،

---

(1) هو عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار بن أحمد بن خليل أبو الحسن الهَمَذَانِيُّ، العلامة، المتكلم، شيخ المعتزلة، وهو الذي تلقبه المعتزلة بقاضي القضاة ولا يطلقون هذا اللقب على سواه، توفي سنة ٤١٥هـ (سير أعلام النبلاء: الإمام الذهبي، مرجع سابق، جـ١٤، ص٢٤٤، وطبقات الشافعية الكبرى: تاج الدين السبكي، مرجع سابق، جـ٥، ص٩٧).

(2) شرح الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار، تحقيق: عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٣، ١٤١٦هـ،١٩٩٦م، ص١٣٢.

وهو التصرف في الملك على مقتضى المشيئة والعلم[1].

وهذا ما اتهمه به ابن الصلاح، فقد ذكر أنه وجد الإمام الماوردي يختار في بعض المواضع قول المعتزلة وما بنوه على أصولهم الفاسدة، ومن ذلك مصيره في سورة الأعراف إلى أن الله (ﷻ) لا يشاء عبادة الأوثان[2].

وهذا بالفعل هو عين ما صرح به الإمام الماوردي، فقد ذكر عند تفسيره قوله تعالى: **(وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّنَا)**(الأعراف: آية ٨٩)، قوله: "فيه **قولان: أحدهما:** أن نعود في القرية إلا أن يشاء الله، قاله بعض المتكلمين، **والثاني:** وهو قول الجمهور أن نعود في ملة الكفر وعبادة الأوثان، فإن قيل فالله – تعالى- لا يشاء عبادة الأوثان، فما وجه هذا القول من شعيب؟ فالجواب عنه من ثلاثة أوجه: **أحدها:** أنه قد كان في ملتهم ما يجوز التعبد به، **والثاني:** أنه لو شاء عبادة الوثن لكانت عبادته طاعة، لأنه شاءه كتعبده بتعظيم الحجر الأسود، **والثالث:** أن هذا القول من شعيب على التعبيد والامتناع كقوله تعالى: **(حَتَّى يَلِجَ الجَمَلُ فِي سَمِّ الخِيَاطِ)** (الأعراف: آية ٤٠)"[3].

مما سبق يتضح لنا أن الإمام الماوردي يسلم بأن الله – تعالى- لا يشاء عبادة الأوثان، وهذا هو عين مذهب المعتزلة.

---

(١) الملل والنحل: الإمام الشهرستاني، تحقيق: محمد سيد كيلاني، طبعة مكتبة مصطفى الحلبي وأولاده، القاهرة، ١٣٩٦هـ، ١٩٧٦م، جـ١، ص٤٢.

(٢) طبقات الفقهاء الشافعية: الإمام ابن الصلاح، مرجع سابق، جـ٢، ص٦٣٨.

(٣) تفسير الماوردي (النكت والعيون): أبو الحسن علي بن محمد الماوردي، مرجع سابق، جـ٢، ص٢٤٠.

قال الإمام الرازي في تفسيره لهذه الآية: "فاعلم أن أصحابنا يتمسكون بهذه الآية على أنه تعالى قد يشاء الكفر، والمعتزلة يتمسكون بها على أنه تعالى لا يشاء إلا الخير والصلاح"[1].

يقول الإمام الزمخشري عند تفسير قوله تعالى: **(وَمَا يَكُونُ لَنَا أَن نَّعُودَ فِيهَا إِلا أَن يَشَاء اللَّهُ)** (الأعراف: آية ٨٩): "والله – تعالى– متعال أن يشاء ردّة المؤمنين وعودهم في الكفر"[2].

فخلاصة القول في هذه المسألة: أن الإمام الماوردي يوافق المعتزلة في قولهم: إن الله – تعالى– لا يشاء الكفر لعباده، وأنه يجب عليه فعل الأصلح لعباده.

المسألة الثانية: الله ـ تعالى ـ لا يخلق الشر:

– **موافقته للمعتزلة في قولهم:** إن الله – تعالى– لا يخلق الشر، وهذا ما أشار إليه عند تفسيره لقوله تعالى: **(وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ)**(الأنعام: آية ١١٢)، حيث قال: "وفي **(جَعَلْنَا)** **وجهان: أحدهما:** معناه حكمنا بأنهم أعداء، **والثاني:** معناه تركناهم على العداوة، فلم نمنعهم منها"[3].

وقد ذكر الإمام الألوسي أن من اصطلاحات المعتزلة في ليهم أعناق النصوص أن يقولوا في مثل كلمة **(جعلنا)** خلينا أو صيرنا أو أمرنا أو أخبرنا

---

(١) مفاتيح الغيب (التفسير الكبير): الإمام فخر الدين الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ، جـ١٤، ص١٤٥.

(٢) الكشاف عن حقائق التنزيل: أبو القاسم الزمخشري، مرجع سابق، جـ٢، ص١٢٣.

(٣) تفسير الماوردي (النكت والعيون): أبو الحسن الماوردي، مرجع سابق، جـ٢، ص١٥٧.

أو حكمنا ... إلخ، وهكذا غالب تأويلات المعتزلة[١]، وهذا ما أكده الإمام الزمخشري عند تفسيره لهذه الآية حيث قال: "وكما خلينا بينك وبين أعدائك، وكذلك فعلنا بمن قبلك من الأنبياء وأعدائهم، لم نمنعهم من العداوة"[٢].

قال الإمام الشهرستاني: "واتفقوا – أي المعتزلة– على أن الله – تعالى– لا يفعل إلا الصلاح والخير، ويجب من حيث الحكمة رعاية مصالح العباد"[٣].

وهى مسألة فرعية أيضًا تدخل تحت أصل العدل، وهي أن الله – تعالى– لا يفعل القبيح، وهو اتهام وجهه ابن الصلاح أيضًا للإمام الماوردي، حين صرح بأن الإمام الماوردي يختار في بعض المواضع قول المعتزلة وما بنوه على أصولهم الفاسدة، ومنها قول الإمام الماوردي السابق وفي **(جَعَلْنَا) وجهان: أحدهما:** معناه حكمنا بأنهم أعداء، **والثاني:** معناه تركناهم على العداوة، فلم نمنعهم منها[٤].

المسألة الثالثة: القدر:

– موافقته للمعتزلة في مسألة القدر، إذ المعتزلة ينسبون أفعال العباد – وخاصة المعاصي– إلى قدرهم، وأنه ليست بقدر الله تعالى، غير أنهم يقررون ويقرون بأن الله – تعالى– عالم بها قبل وقوعها، وقد أشار إلى هذا الإمام ابن حجر العسقلاني فقال: "والقدرية اليوم مطبقون على أن الله عالم بأفعال العباد قبل

---

(١) روح المعاني: شهاب الدين الألوسي، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت،ط١، ١٤١٥هـ، جـ٤، ص٢٥٠.

(٢) الكشاف عن حقائق التنزيل: أبو القاسم الزمخشري، مرجع سابق، جـ٢، ص٥٦.

(٣) الملل والنحل: الإمام الشهرستاني، مرجع سابق، جـ١، ص٤٥.

(٤) طبقات الفقهاء الشافعية: الإمام ابن الصلاح، مرجع سابق، جـ٢، ص٦٣٨.

وقوعها وإنما خالفوا السلف في زعمهم بأن أفعال العباد مقدورة لهم وواقعة منهم على جهة الاستقلال"(١).

وهذا ما أكده القاضي عبد الجبار - أحد أئمة المعتزلة- إذ يقول: "وأحد ما يدل على أنه تعالى لا يجوز أن يكون خالقًا لأفعال العباد، هو أن في أفعال العباد ما هو ظلم وجور، فلو كان الله – تعالى- خالقًا لها لوجب أن يكون ظالمًا جائرًا، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرًا"(٢)، ثم أورد آيات كثيرة من القرآن الكريم، وأجراها على أصلهم الفاسد في أن أفعال العباد غير مخلوقة من الله (ﷻ) بل هي من خلق العبد نفسه(٣).

وصرح بذلك الإمام الزمخشري، فقال عند تفسيره لقوله تعالى: **(هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ)**(التغابن: آية ٢): "فمنكم آت بالكفر وفاعل له، ومنكم آت بالإيمان وفاعل له، وهو عالم بكفركم وإيمانكم اللذين هما من عملكم"(٤).

وإذا جئنا إلى ما قاله الإمام الماوردي في هذه المسألة، نجد أنه عند تفسيره لقوله تعالى: **(مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ)**(النساء: آية ٧٩)، قال: "في قوله تعالى: **(فَمِن نَّفْسِكَ)** قولان: أحدهما:

---

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري: الإمام ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي وآخران، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ، جـ١، ص١١٩.

(٢) شرح الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار، مرجع سابق، ص٣٤٥.

(٣) المرجع السابق، ص٣٥٤ وما بعدها.

(٤) الكشاف عن حقائق التنزيل: أبو القاسم الزمخشري، مرجع سابق، جـ٤، ص٥٤٨.

يعني فبذنبك، والثاني: فبفعلك"[١]، والقول الثاني منه يشم منه رائحة الاعتزال وإن كان ليس صريحًا.

وعند تفسيره لقوله تعالى: **(وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِي فَتَنْفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِي)**(المائدة: آية ١١٠)، قال: "يعني بقوله: **(تَخْلُقُ)** أي تفعل وتصور من الطين مثل صورة الطير، لأن الخلق فعل لكن على سبيل القصد والتقدير من غير سهو ولا مجازفة، ولذلك وُصِفَتْ أفعال الله – تعالى- بأنها مخلوقة لأنها لا تكون إلا عن قصد وتقدير، ووصفت بعض أفعال العباد بأنها مخلوقة إذا كانت مقدرة مقصودة، ولم توصف جميعها بهذه الصفة لجواز كون بعضها سهوًا أو مجازفة"[٢]، فقوله (ووصفت بعض أفعال العباد بأنها مخلوقة ... إلخ) يشم منه أيضًا رائحة قول المعتزلة.

وفي تفسيره لقوله تعالى: **(وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ)**(الصافات: آية ٩٦)، قال: "فيه وجهان: أحدهما: أن الله خلقكم وخلق عملكم، والثاني: خلقكم وخلق الأصنام التي عملتموها"[٣]، وهنا وافق الإمام الماوردي الأشاعرة في القول الأول، ووافق المعتزلة في الوجه الثاني.

وهذا ما جعل ابن الصلاح – وغيره- يتهمه بالاعتزال، ويصرح بقوله: "ويوافقهم في القدر، وهي البلية التي غلبت على البصريين وعيبوا بها قديمًا"[٤].

---

(١) تفسير الماوردي (النكت والعيون): أبو الحسن الماوردي، مرجع سابق، جـ١، ص٥٠٩.

(٢) المرجع السابق، جـ٢، ص٨٠.

(٣) المرجع السابق، جـ٥، ص٥٧.

(٤) طبقات الفقهاء الشافعية: الإمام ابن الصلاح، مرجع سابق، جـ٢، ص٦٣٩.

والذي أراه في هذه المسألة – أعني مسألة القول بالقدر والتي يدخل فيها خلق أفعال العباد– أن الإمام الماوردي لا يوافق فيها المعتزلة موافقة تامة، ولا يظهر ذلك من كلامه جليًا كما ظهر ذلك من قول القاضي عبدالجبار والزمخشري، فهما يصرحان بأقوالهما ولا يخفيان منها شيئا، وإن كان لا يخفى على أحد أن في بعض أقوال الإمام الماوردي ما يشم منه رائحة الاعتزال، حيث إنه أحيانًا يعرض في الآية قول الأشاعرة ثم يورد أيضًا قول المعتزلة فيها، دون أن يعقب عليها بشيء مما يوهم بأنه يرتضيها.

المسألة الرابعة: التحسين والتقبيح:

– **موافقته للمعتزلة في مسألة التحسين والتقبيح العقليين:** وهي مسألة مندرجة تحت أصل العدل عندهم، وخلاصتها: أن المعتزلة قالوا بالتحسين والتقبيح العقليين، وذهبوا إلى إثبات الحسن والقبح للأفعال بالعقل، وقالوا: إن حسن الأشياء وقبحها صفتان ذاتيتان في الأشياء، والفعل حسن أو قبيح، إما لذاته، وإما لصفة من صفاته اللازمة له، وإما لوجوه واعتبارات أخرى، ولذا قالوا بإمكان إدراكها بالعقل، أما الشرع فجعلوه كاشف ومبين لتلك الصفات فقط.

قال القاضي عبد الجبار: "قد ذكرنا أن وجوب المصلحة وقبح المفسدة متقرران في العقل، إلا أنا لما لم يمكننا أن نعلم عقلا أن هذا الفعل مصلحة وذلك مفسدة، بعث الله – تعالى– إلينا الرسل ليعرفونا ذلك من حال هذه الأفعال، فيكونوا قد جاؤوا بتقرير ما قد ركبه الله – تعالى– في عقولنا، وتفصيل ما قد تقرر فيها"(١).

(١) شرح الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار، مرجع سابق، ص٥٦٥.

وقال كذلك مقررًا أن الشرع مجرد كاشف عن أشياء معلومة مسبقًا بالعقل، وأن العقل هو الذي يوجبها وليس الشرع، قال: "واعلم أن النهي الوارد عن الله (ﷻ) يكشف عن قبح القبيح، لا أنه يوجب قبحه، وكذلك الأمر يكشف عن حسنه، لا أنه يوجب حسنه"[(١)].

وقال أبو هذيل العلاف[(٢)]: "يجب على المكلف أن يعرف الله بالدليل من غير خاطر، وإن قصر في المعرفة استوجب العقاب أبدًا، ويعلم حُسْنَ الحسَنِ وقُبْحَ القبيح، فيجب عليه الإقدام على الحَسَن كالصدق والعدل، والإعراض عن القبيح كالكذب والفجور"[(٣)].

وقال الإمام الشهرستاني عن المعتزلة: "وقال أهل العدل (أي المعتزلة) المعارف كلها معقولة بالعقل، واجبة بنظر العقل، وشكر المنعم واجب قبل ورود السمع، والحسن والقبح صفتان ذاتيتان للحَسَن والقبيح"[(٤)].

أما ما قاله الإمام الماوردي في هذه المسألة ووافق فيها قول المعتزلة، فأذكر بعضًا من الأمثلة على ذلك:

– ففي تفسيره لقوله تعالى: **(الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ**

---

(١) المجموع في المحيط بالتكليف: القاضي عبد الجبار، تحقيق: الأب جين يوسف اليَسوعي، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٦٢م، جـ١، ص٢٥٥.

(٢) أبو الهُذَيْلِ محمد بن الهذيل بن عبدالله بن مكحول، المشهور بالعلاف، من شيوخ المعتزلة البصريين في الاعتزال توفي سنة ٢٣٥هـ (سير أعلام النبلاء: الإمام الذهبي، مرجع سابق، جـ١٠، ص٥٤٢، ولسان الميزان: أبو الفضل بن حجر العسقلاني، مرجع سابق، جـ٧، ص٥٦٢).

(٣) الملل والنحل: الإمام الشهرستاني، مرجع سابق، جـ١، ص٥٢.

(٤) المرجع السابق، جـ١، ص٤٢.

الْمُنْكَرِ)(الأعراف: آية ١٥٧)، قال: "يأمرهم بالمعروف وهو الحق، وينهاهم عن المنكر وهو الباطل، وإنما سمي الحق معروفًا لأنه معروف الصحة في العقول، وسمى الباطل منكرًا لأنه منكر الصحة في العقول"[١]، وهذا هو ما يقول به المعتزلة .

- وفي تفسيره لقوله تعالى: **(الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ)**(التوبة: آية ٦٧)، قال: "في المنكر والمعروف قولان: أحدهما: أن المنكر كل ما أنكره العقل من الشر، والمعروف كل ماعرفه العقل من الخير"[٢]، وهذا أيضًا هو عين قول المعتزلة.

- وفي تفسيره لقوله تعالى: **(قُلْ يَاأَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنِ اهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ)**(يونس: آية ١٠٨) قال: "(فمن اهتدى فإنما يهتدي لنفسه) فيه وجهان محتملان: الثاني: فمن اهتدى إلى معرفة الحق فإنما يهتدي بعقله"[٣]، فمن الجائز أن يكون العقل سببًا في معرفة الحق والوصول إلى طريق الهداية، لكن لابد من أن يكون هذا الحق وهذه الهداية معروفة من قبل الشرع لا من قبل العقل.

وبعد فهذه بعض الأمثلة والشواهد التي تدل دلالة واضحة لا لبس فيها ولا غموض من أن الإمام الماوردي يوافق المعتزلة في مسألة الحسن والقبح العقليين.

---

(١) تفسير الماوردي (النكت والعيون): أبو الحسن علي بن محمد الماوردي، مرجع سابق، جـ٢، ص٢٦٨.

(٢) المرجع السابق، جـ٢، ص٣٧٩.

(٣) المرجع السابق، جـ٢، ص٤٥٤.

المسألة الخامسة: وجوب الأحكام هل هي مستفادة من الشرع أو من العقل؟

أما المسألة الأخيرة من مسائل اتهام الإمام الماوردي بموافقته المعتزلة فيها، فهي مسألة وجوب الأحكام هل هي مستفادة من الشرع أو من العقل؟

حيث كان الإمام الماوردي يذهب إلى أنها مستفادة من العقل، وهذا ما أشار إليه الإمام ابن حجر العسقلاني فقال: "والمسائل التي وافق فيها (أي الإمام الماوردي) المعتزلة معروفة، منها: مسألة وجوب الأحكام والعمل بها هل هي مستفادة من الشرع أو العقل؟ فقد كان يذهب إلى أنها مستفادة من العقل"[(١)].

فبعد أن قسّم الإمام الماوردي قضايا العقول إلى ما علم استدلالا بضرورة العقل، وإلى ماعلم استدلالا بدليل العقل، جعل التوحيد ثابتًا بضرورة العقل، والنبوات ثابتة بدليل العقل، وقد ترتب على هذا التفريق تقديم وأولوية، إذ إن ضرورة العقل سابقة على دليل العقل، وطبيعة الاستدلال في الأولى ليست مثل الثانية[(٢)].

ومن خلال هذه القسمة يبدو جليًا موقف الإمام الماوردي في أمر وجوب التوحيد والنبوة أهو بالعقل أم بالسمع؟ والذي حاول فيه الإمام الماوردي عدم الانحياز إلى الموقف الأشعري في هذا الصدد، بل إنه يذكر كل المواقف دون مفاضلة فيما بينها، ويبدو أنه يميل إلى موقف المعتزلة في هذا الشأن، وإن لم يصرح بذلك.

---

(١) لسان الميزان: أبو الفضل بن حجر العسقلاني، مرجع سابق، جـ٦، ص٢٦.

(٢) أعلام النبوة: أبو الحسن الماوردي، تحقيق: محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٨٧م، ص١٥.

وكان من المتوقع من الإمام الماوردي في الإجابة عن ذلك السؤال بيان موقف الأشاعرة والرد على خصومهم، لكنه آثر عدم ذلك بعرض بقية الآراء دون ترجيح فيما بينها[١].

والناظر في قول الإمام الماوردي: "وذهب آخرون إلى أن ما علم بضرورة العقل من التوحيد واجب بالعقل، وما علم بدليل من النبوة واجب بالسمع، لأن التوحيد أصل والنبوة فرع، والاجتهاد فيهما فرض على أعيان ذوي العقول"[٢]، يدرك أن النبوة فرع للتوحيد وتنبني عليها في مجال ترتيب الأدلة، ويكون العقل عنده هو الدال على كليهما، إما على سبيل البداهة والاضطرار، أو على سبيل الاكتساب والنظر.

حتى يمكننا القول: بأن طبيعة ترتيب الأدلة عند الإمام الماوردي، والموقف الذي اتخذه لنفسه في مسائل: التكليف، والخلافة، والصلة بين السمع والعقل، هي التي جعلته يبدو أقرب إلى الاعتزال.

وبعد، فهذه المسائل المذكورة هي خلاصة ما اتهم به الإمام الماوردي من الاعتزال، ومن باب الانصاف أن أقول: إنه ما دمت قد ذكرت المسائل التي وافق فيها الإمام الماوردي آراء المعتزلة ومن اتهمه بها، وجب علي أيضًا أن أذكر المسائل التي وافق فيها الإمام الماوردي الأشاعرة وخالف فيها المعتزلة.

---

(١) أعلام النبوة: أبو الحسن الماوردي، تحقيق: محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٨٧م، ص١٥.

(٢) نفس المرجع السابق.

المطلب الثالث

المسائل التي وافق فيها الإمام الماوردي الأشاعرة

- مسألة إثبات الصفات:

أثبت الأشاعرة لله – تعالى- صفات أزلية من العلم، والقدرة، والإرادة، والحياة، والسمع، والبصر، والكلام، وسموها بصفات المعاني، وضابطها: كل صفة قائمة بموصوف، موجبة له حكمًا[١]، وهي سبع صفات مجمع عليها عندهم، قال الإمام البغدادي: "أجمع أصحابنا على أن قدرة الله (ﷻ) وعلمه وحياته وإرادته وسمعه وبصره وكلامه صفات له أزلية ... وأجمعوا على أن هذه الصفات السبع أزلية، وسموها قديمة"[٢].

قال الإمام أبو الحسن الأشعري: "الباري – تعالى- عالم بعلم قادر بقدرة حي بحياة مريد بإرادة متكلم بكلام سميع بسمع بصير ببصر، وهذه الصفات أزلية قائمة بذاته تعالى"[٣].

وقال الإمام الشهرستاني: "إن الباري – تعالى- عالم بعلم، قادر بقدرة، حي بحياة، سميع بسمع، بصير ببصر، مريد بإرادة، متكلم بكلام، باق ببقاء، وهذه الصفات زائدة على ذاته سبحانه، وهي صفات موجودة أزلية، ومعانٍ قائمة بذاته"[٤].

---

(١) حاشية البيجوري على جوهرة التوحيد (تحفة المريد على جوهرة التوحيد)، تحقيق: على جمعة، دار السلام، القاهرة، ط٤، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م، ص١٢٠.

(٢) أصول الدين: أبو منصور عبد القاهر البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٠١هـ، ص٩٠.

(٣) الملل والنحل: الإمام الشهرستاني، مرجع سابق، جـ١، ص٩٥.

(٤) نهاية الإقدام في علم الكلام: الإمام الشهرستاني، تحقيق: الفريد جيوم، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م، ص١٧٥.

وهذا ما سار عليه الإمام الماوردي إذ يقول: "إن للعالم محدثًا قديمًا ... وإذا كان محدثه قديمًا وجب أن يكون قادرًا مريدًا، وقدمه يوجب أن يكون صفات ذاته قديمة لقدمه"(١).

وبالنسبة للصفات الخبرية(٢) فإن الأشاعرة يثبتونها، ولكن ينفون في نفس الوقت المكان والحيز والجهة الحسية، وهذا ما أشار إليه الحافظ ابن عساكر عندما قال: "لكنهم (أي الأشاعرة) يثبتون له سبحانه ما أثبته لنفسه من الصفات، ويصفونه بما اتّصف به في مُحكم الآيات، وبما وصفه به نبيه (ﷺ) في صحيح الروايات، وينزهونه عن سمات النقص والآفات، فإذا وجدوا من يقول بالتجسيم أو التكييف من المجسمة والمشبهة، ولقوا من يصفه بصفات المحدثات من القائلين بالحدود والجهة، فحينئذٍ يسلكون طريق التأويل، ويثبتون تنزيهه بأوضح الدليل، ويبالغون في إثبات التقديس له والتنزيه"(٣).

قال الإمام الباقلاني: "إنه تعالى متقدس عن الاختصاص بالجهات، والاتصاف بصفات المحدثات، وكذلك لا يوصف بالتحول، والانتقال، ولا القيام، ولا القعود"(٤).

---

(١) أعلام النبوة: أبو الحسن الماوردي، مرجع سابق، ص٢٠.

(٢) الصفات الخبرية أو (السمعية): هي ما كان طريق إثباتها الكتاب والسنة فقط، كالوجه واليدين والعين، وسميت بهذا الاسم؛ لأن طريق إثباتها هو الخبر المجرد، ولا دخل للعقل في إثباتها (الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد: أبو بكر البيهقي، تحقيق: أحمد عصام الكاتب، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ، ص٧١).

(٣) تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري: الإمام الحافظ ابن عساكر، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ، ص٣٨٨.

(٤) الإنصاف: أبو بكر الباقلاني، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط٢، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م، ص٣٩.

وأكد هذا الإمام الغزالي فقال: "وأنه – تعالى– مستوٍ على العرش على الوجه الذي قاله، وبالمعنى الذي أراده، استواء منزهًا عن المماسة والاستقرار والتمكن والحلول والانتقال ... وأنه لا يحل في شيء ولا يحل فيه شيء، تعالى عن أن يحويه مكان، كما تقدس عن أن يحده زمان، بل كان قبل أن خلق الزمان والمكان، وهو الآن على ما عليه كان"(١).

وهذا ما قرره الإمام الماوردي، فعند تعرضه للنصوص التي توهم أنه – تعالى– متحيز في جهة، أو يحويه مكان، أو يحده زمان، نرى أنه يحاول توجيه هذه النصوص بما يتوافق مع مذهب الأشاعرة في الذات الإلهية وما يجب لها من التنزيه التام.

– ففي قوله تعالى: **(ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ)**(البقرة: آية ٢٩) يقول: "قوله تعالى: **(ثُمَّ اسْتَوَى إلى السَّمَاءِ)** فيه **ستة أقاويل: أحدها:** أي أقبل عليها، وهذا قول الفراء، **والثاني:** معناه: عمد إليها وقصد إلى خلقها، **والثالث:** أنّ فِعْل الله تحوّل إلى السماء، **والرابع:** معناه: ثم استوى أمره وصنعه الذي صَنَعَ به الأشياء إلى السماء، وهذا قول الحسن البصري، **والخامس:** معناه ثم استوت به السماء، **والسادس:** أن الاستواء والارتفاع والعلوَّ، ثم اختلف قائلو هذا التأويل في الذي استوى إلى السماء فعلا عليها على **قولين: أحدهما:** أنه خالقها ومنشئها، **والثاني:** أنه الدخان، الذي جعله الله للأرض سماءً"(٢).

---

(١) إحياء علوم الدين: الإمام أبو حامد الغزالي، تحقيق: سيد عمران، دار الحديث، القـاهرة، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م، جـ١، ص١٢١.

(٢) تفسير الماوردي (النكت والعيون): أبو الحسن الماوردي، مرجع سابق، جـ١، ص٩٢.

- وفي قوله تعالى: **(وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ)**(الأنعام: آية ٣)، قال: "فيه **ثلاثة أقاويل: أحدها:** أن معنى الكلام وهو الله المُدَبِّر في السموات وفي الأرض، **والثاني:** وهو الله المعبود في السموات، وفي الأرض، **والثالث:** أن في الكلام تقديمًا وتأخيرًا، وتقديره: وهو الله يعلم سركم وجهركم في السموات وفي الأرض، لأن في السماوات الملائكة، وفي الأرض الإنس والجن"[1].

- ويفسر معنى الفوقية بالنسبة لله تعالى بأنها فوقية قدرة لا فوقية جهة ومكان، فعند تفسيره لقوله تعالى: **(يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ)** **(النحل: آية ٥٠)**، يقول: "فيه **وجهان: أحدهما:** يعني عذاب ربهم من فوقهم؛ لأن العذاب ينزل من السماء، **الثاني:** يخافون قدرة الله التي هي فوق قدرتهم، وهي في جميع الجهات"[2].

ففي هذه المواضع - وغيرها الكثير- نراه يتفق مع مذهب الأشاعرة في تنزيه الله - تعالى- عن المكان، ولكن ليس على طريقة المعتزلة الذين ينزهون الله تعالى كذلك، ولكنهم يفرطون في تنزيهه إلى درجة نفى صفاته، بل طريق الإمام الماوردي في ذلك طريق المذهب الوسطى المعتدل في إثبات صفاته تعالى وتنزيهه عن المشابهة والتحيز وهو طريق الأشاعرة.

وعندما يتعرض لتفسير الآيات التي يوهم ظاهرها مشابهة الله تعالى للحوادث، مثل الآيات التي تثبت لله تعالى وجهًا، أو يدًا، أو عينًا، فإنه في هذه الحالة يذكر آراء الأشاعرة.

---

(١) تفسير الماوردي (النكت والعيون): أبو الحسن الماوردي، مرجع سابق، جـ٢، ص٩٤.
(٢) المرجع السابق، جـ٣، ص١٩٢.

– فعند تفسيره لقوله تعالى: (**أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا فَهُمْ لَهَا مَالِكُونَ**)(يس: آية ٧١)، قال: "**فيه وجهان: أحدهما**: يعني بقوتنا: قاله الحسن كقوله تعالى: (**والسماء بنيناها بأيد**) (الذاريات: آية ٤٧) أي بقوة، **والثاني**: يعني من فعلنا وعملنا من غير أن نكله إلى غيرنا، قاله السدي"(١).

– وفي تفسيره لقوله تعالى: (**تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا جَزَاءً لِمَنْ كَانَ كُفِرَ**)(القمر: آية ١٤)، يقول: "فيه **أربعة أوجه: أحدها**: بمرأى منا، **والثاني**: بأمرنا، قاله الضحاك، **والثالث**: بأعين أوليائنا من الملائكة الموكلين بحفظها، **والرابع**: بأعين الماء التي أنبعناها"(٢).

فهذه الأمثلة وغيرها دليل على انتصار الإمام الماوردي لمذهب الأشاعرة وموافقته له في تأويل: العين واليد وما شاكها من الصفات الخبرية.

ـ مسألة رؤية الله تعالى:

فالأشاعرة يثبتون رؤية الله – تعالى– للمؤمنين في الآخرة، يقول الإمام أبو الحسن الأشعري: "وندين بأن الله يُرى في الآخرة بالأبصار، كما يُرى القمر ليلة البدر، يراه المؤمنون كما جاءت الروايات عن رسول الله (ﷺ)، ونقول: إن الكافرين محجوبون عنه إذا رآه المؤمنون في الجنة، كما قال سبحانه: (**كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ**)(المطففين: آية ١٥)"(٣).

---

(١) تفسير الماوردي (النكت والعيون): أبو الحسن الماوردي، مرجع سابق، جـ٥، ص٣١.

(٢) المرجع السابق، جـ٥، ص٤١٢، وانظر: المفسرون بين التأويل والإثبات في آيات الصفات: محمد بن عبد الرحمن المغراوي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م، ص٨١١.

(٣) الإبانة عن أصول الديانة: الإمام أبو الحسن الأشعري، تحقيق: فوقية حسين محمود، دار الأنصار، القاهرة، ط١، ١٣٩٧هـ، ص٢٥.

وقـال الإمـام أبـو بكر الباقلاني: "ويجب أن يعلـم: أن الرؤيـة جائـزة عليه (ﷻ)، من حيث العقـل، مقطـوع بها للمؤمنين في الآخـرة؛ تشريفًـا لهم وتفضلا، لوعـد الله تعالى لهم بذلـك"[1].

وقد وقف الإمام الماوردي من هذه المسألة موقفًا موافقًا فيه الأشاعرة، ففي تفسيره لقوله تعالى: **(لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ)**(يونس: آية ٢٦) قال: "قوله تعالى: **(الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ) فيه خمسة تأويلات: أحدها:** أن الحسنى الجنة، والزيادة النظر إلى وجه الله تعالى، وهذا قول أبي بكر الصديق وحذيفة بن اليمان وأبي موسى الأشعري"[2]، **وبعد هذا ذكر الإمام الماوردي التأويلات الأربعة**، وقد تركتها اختصارًا، فلو كان الإمام الماوردي معتزليًا لما ذكر هذا الوجه أصلا، أو لما قدّمه على غيره من الأوجه الأخرى.

وفي قوله تعالى: **(إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ)**(القيامة: آية ٢٣)، قال: "فيه **ثلاثة أقاويل: أحدها:** تنتظر إلى ربها في القيامة، قاله الحسن وعطية العوفي، **والثاني:** إلى ثواب ربها، قاله ابن عمر ومجاهد، **والثالث:** تنتظر أمر ربها، قاله عكرمة"[3].

وهنا أيضًا قدّم وجه إثبات الرؤية على غيره من الأوجه المخالفة، مما يدل على موافقته للأشاعرة في هذه المسألة، ومن الجدير بالذكر أن الإمام الماوردي ذكر ما رجحه المعتزلة في هذه المسألة وهما القول الثاني والثالث، ولكنه أسنده

---

(١) الإنصاف: أبو بكر الباقلاني، مرجع سابق، ص٤٥.

(٢) تفسير الماوردي (النكت والعيون): أبو الحسن المـاوردي، مرجـع سـابق، جـ٢، ص٤٣٢.

(٣) المرجع السابق، جـ٦، ص١٥٦.

إلى صحابة وتابعين أجلاء، الذين لم يكن غرضهم - قطعًا- نفى الرؤية من خلال التأويلات التي قدموها، وإنما كان ذلك منهم اجتهادًا وتنويعًا في التفسير.

ـ مسألة مرتكب الكبيرة:

ذهب الأشاعرة إلى القول بأن مرتكب الكبيرة مؤمن فاسق؛ لأن ارتكاب الكبيرة عندهم لا يُذهب إيمانه، وإنما يؤثر فيه بالنقصان، فيسلب منه كمال الإيمان، ويقيد بما اتصف به من معصية وفسق، فيقال مؤمن فاسق، وفي هذا يقول الإمام أبو بكر الباقلاني: "فإن قال قائل: فخبروني عن الفاسق الملّيّ هل تُسمونه مؤمناً بإيمانه الذي فيه، وهل تقولون إن فسقه لا يضادّ إيمانه؟ قيل له: أجل .... وأنه غير مضاد لمعرفته والعلم به، والتصديق له هو الإيمان لا غير، فصح بذلك اجتماع الفسق الذي ليس بكفر مع الإيمان، وأنهما غير متضادّين"[(١)].

أما الحكم الأخروي لمرتكب الكبيرة عند الأشاعرة، فإنهم فوضوا أمره إلى الله تعالى، إن شاء عذبه بعدله، وإن شاء غفر له بفضله، وذلك إذا مات المذنب من غير توبة، وفي ذلك يقول الإمام البغدادي: "فأما أصحاب الذنوب من المسلمين إذا ماتوا قبل التوبة، فمنهم من يغفر الله (ﷻ) له قبل تعذيب أهل العذاب، ومنهم من يُعَذِّبُه في النار مدة ثم يغفر له ويَرُدُّه إلى الجنة برحمته"[(٢)].

وإذا جئنا إلى الإمام الماوردي نجده يعطى الفرصة للمذنب ولا يحكم بتكفيره، ففي تفسيره لقوله تعالى: **(إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ**

---

(١) كتاب (التمهيد): الإمام أبو بكر الباقلاني، تحقيق:ى الأب رتشرد يوسف اليَسُوعي، المكتبة الشرقية، بيروت، ١٩٥٧م، ص٣٤٩.

(٢) أصول الدين: أبو منصور عبد القاهر البغدادي، مطبعة الدولة، استانبول، ط١، ١٣٤٦هـ، ١٩٢٨م، ص: ٢٤٢.

بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ فَأُولَئِكَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا)(النساء: آية ١٧)، قال: "فيه **ثلاثة تأويلات: أحدها:** ثم يتوبون في صحتهم قبل موتهم، وقبل مرضهم، وهذا قول ابن عباس والسدي، **والثاني:** قبل معاينة مَلَكِ الموت، وهو قول الضحاك، والثالث: قبل الموت"[(١)].

وفي قوله تعالى: **(إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا)**(الفرقان: آية ٧٠)، يقول: "**(إِلاَّ مَن تَابَ)** يعني من الزنى، **(وَآمَنَ)** يعني من الشرك، **(وَعَمِلَ عَمَلاً صَالِحًا)** يعني بعد السيئات، **(فَأُوْلَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ)** فيه **ثلاثة أقاويل: أحدها:** في الدنيا يبدلهم بالشرك إيمانًا، وبالزنى إحصانًا، وبذكر الله بعد نسيانه، وبطاعته بعد عصيانه، **والثاني:** أنه في الآخرة فيمن غلبت حسناته على سيئاته، فيبدل الله السيئات حسنات، **والثالث:** أنه يبدل الله عقاب سيئاته إذا تاب منها بثواب حسناته إذا انتقل إليها، (وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا) لما تقدم قبل التوبة، (رَحِيمًا) لما بعدها"[(٢)].

فلم يسعَ الإمام الماوردي هنا إلى إثبات أن التوبة إذا لم تقع من هؤلاء العصاة من مرتكبي الكبائر فهم خالدون في النار، بل إن ما ذكره من الأقاويل ينسجم ويتفق مع ما قاله الأشاعرة في هذه المسألة.

كما استنبط الإمام الماوردي قبول توبة القاتل من قوله تعالى: **(اقْتُلُوا يُوسُفَ أَوِ اطْرَحُوهُ أَرْضًا يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ)**(يوسف:

---

(١) تفسير الماوردي (النكت والعيون): أبو الحسن الماوردي، مرجع سابق، جـ١، ص٤٦٤.

(٢) المرجع السابق، جـ٤، ص١٥٨.

آية ٩)، فقال: "وفي هذا دليل على أن توبة القاتل مقبولة؛ لأن الله تعالى لم ينكر هذا القول منهم"[١].

ـ مسألة خلق الجنة:

ذهب الأشاعرة إلى أن الجنة والنار مخلوقتان وموجودتان، وهذا ما صرح به الإمام أبو الحسن الأشعري فقال: "واختلفوا في الجنة والنار: أخلقتا أم لا؟ فقال: أهل السنة والاستقامة هما مخلوقتان"[٢]، وقال الإمام الرازي: "واعلم أن الجنة والنار مخلوقتان عند أهل السنة والجماعة"[٣].

وأكد الإمام الجرجاني بأن هذا هو مذهب الأشاعرة فقال: "الجنة والنار هل هما مخلوقتان الآن أو لا؟ ذهب أصحابنا (يقصد الأشاعرة) إلى أنهما مخلوقتان"[٤].

ووافق الإمام الماوردي الأشاعرة في هذه المسألة، وهذا ما أكده ابن الصلاح نفسه – الذي اتهمه بالاعتزال– فقال: "ومما يوافق الماوردي فيه أهل السنة ويخالف المعتزلة خلق الجنة، فيقول: إنها مخلوقة كما قال أهل السنة"[٥].

---

(١) تفسير الماوردي (النكت والعيون): أبو الحسن الماوردي، مرجع سابق ، جـ٣، ص١١.

(٢) مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين: الإمام أبو الحسن الأشعري، تحقيق: نعيم زرزور، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م، جـ٢، ص٣٥٥.

(٣) شرح بَدءِ الأمالي: الإمام أبو بكر الرازي، تحقيق: أبو عمرو الحسيني عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م، ص٢٢٩.

(٤) كتاب المواقف: عضد الدين الإيجي، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩٧م، جـ٣، ص٤٨٧.

(٥) طبقات الفقهاء الشافعية: لابن الصلاح، مرجع سابق، جـ٢، ص٦٤٢.

فعند تفسيره لقوله تعالى: **(وَيَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ)**(الأعراف: آية ١٩) قال الإمام الماوردي: "وفي الجنة التي أمر بسكناها **قولان: أحدهما:** أنها جنة الخلد التي وعد المتقون، وجاز الخروج منها لأنها لم تجعل ثوابًا فيخلد فيها ولا يخرج منها، **والثاني:** أنها جنة من جنات الدنيا"[(١)]، فهو يصرح بخلقها ووجودها.

وعند تفسيره لقوله: **(وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا امْرَأَتَ فِرْعَوْنَ إِذْ قَالَتْ رَبِّ ابْنِ لِي عِنْدَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ)**(التحريم: آية ١١)، نجد أنه قد ذكر ما قاله أبو العالية[(٢)] من أن السيدة آسية لما دعت ربها بهذا الدعاء، كشف لها الغطاء فنظرت إلى بيتها في الجنة، فضحكت حين رأته[(٣)]، ولم يعقب الإمام الماوردي على ما قاله أبو العالية برد أو اعتراض، مما يدل على أنه يرتضيه ويقبله، وهذا يعنى أنه موافق للأشاعرة في هذه المسألة.

مسألة عذاب القبر:

فالأشاعرة يعتقدون بعذاب القبر، يقول الإمام أبو الحسن الأشعري في الإبانة: "وقد أجمع على ذلك – أي عذاب القبر ونعيمه– الصحابة والتابعون (ﷺ)"[(٤)].

---

(١) تفسير الماوردي (النكت والعيون): أبو الحسن الماوردي، مرجع سابق، جـ٢، ص٢٠٩.

(٢) أبو العالية هو: رُفَيْع بن مِهْران الرّياحي البصري، تابعي وراوي للحديث النبوي، من الثقات، أدرك زمن النبي (ﷺ) وهو شاب، وأسلم بعد موت النبي (ﷺ) بسنتين في خلافة أبي بكر الصديق (ﷺ)، ومات سنة ثلاث وتسعين (سير أعلام النبلاء: الإمام الذهبي، مرجع سابق، جـ٤، ص٢٠٧).

(٣) تفسير الماوردي (النكت والعيون): أبو الحسن الماوردي، مرجع سابق، جـ٦، ص٤٧.

(٤) الإبانة عن أصول الديانة: الإمام أبو الحسن الأشعري، مرجع سابق، ص١٥.

وقال الإمام أبو حامد الغزالي: "وأما عذاب القبر فقد دلت عليه قواطع الشرع إذ تواتر عن النبي (ﷺ) وعن الصحابة (﵃) بالاستعاذة منه في الأدعية .... وهو ممكن، فيجب التصديق به، ووجه إمكانه ظاهر"[(١)].

وهذا ما سار عليه الإمام الماوردي، فعند تفسيره لقوله تعالى: **(يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ)**(إبراهيم: آية ٢٧) قال: "إن المراد بالحياة الدنيا زمان حياته فيها، وبالآخرة المساءلة في القبر، وفي قوله تعالى: **(ويفعل الله ما يشاء)** قال: فيه وجهان: أحدهما: من إمهال وانتقام، الثاني: من ضغطة القبر ومساءلة منكر ونكير"[(٢)].

وعند تفسيره لقوله تعالى: **(وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ)** (فصلت: آية ٣٠) قال: "إن بشرى المؤمن في ثلاثة مواطن: أحدها عند الموت، ثم في القبر، ثم بعد البعث"[(٣)].

وفي قوله تعالى: **(وَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا عَذَابًا دُونَ ذَلِكَ)**(الطور: آية ٤٧) قال: "فيه ثلاثة أقاويل: أحدها: عذاب القبر"[(٤)].

وفي قوله تعالى: **(النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا)**(غافر: آية ٤٦)، قال:

---

(١) الاقتصاد في الاعتقاد: الإمام أبو حامد الغزالي، تحقيق: عبد الله محمد الخليلي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٤م، ص١١٧.

(٢) تفسير الماوردي (النكت والعيون): أبو الحسن الماوردي، مرجع سابق، جـ٣، ص١٣٣.

(٣) المرجع السابق، جـ٥، ص١٨٠.

(٤) المرجع سابق، جـ٥، ص٣٨٦.

"إنهم يعذبون بالنار في قبرهم غدوًا وعشيًا، وهذا لآل فرعون خصوصًا"[١].

وفي قوله تعالى: **(وَتَرَاهُمْ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا)**(الشورى: آية ٤٥) قال: "فيه **ثلاثة أوجه: أحدها:** أنهم عامة المشركين ويعرضون على العذاب في قبورهم"[٢]، وهكذا يتضح لنا من خلال تفسيراته وذكره لأقوال العلماء في هذه المسألة، أنه يتفق مع الأشاعرة في إثبات عذاب القبر.

---

(١) تفسير الماوردي (النكت والعيون): أبو الحسن الماوردي، مرجع سابق ، جـ٥، ص١٥٩.

(٢) المرجع سابق، جـ٥، ص٢٠٩.

تعقيب

في البداية أود أن أشير إلى أن المعتزلة لا يطلقون صفةَ الاعتزال إلا على من وافقهم في أصولهم الخمسة المعروفة، وأما من لا يوافقهم إلا في بعضها فليس معتزليًا، ويدل على ذلك قول أبي الحسين الخياط – أحد كبار المعتزلة في القرن الثالث– حيث يقول: "وليس يستحق أحدٌ منهم اسمَ الاعتزال حتى يَجمعَ القولَ بالأصول الخمسة: التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والمَنْزلة بين المَنْزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإذا كَمُلَت في الإنسان هذه الخصالُ الخمسُ فهو معتزلي"(١).

ومن ثم فإنه يترجح لدينا أشعرية الإمام الماوردي، ونرفض اتهامه بالاعتزال للأسباب الآتية:

أولا: الإمام الماوردي (رحمه الله) شافعي المذهب، وهو من كبار علماء الشافعية وأئمتهم، والشافعية – بوجه عام– لا صلة لهم بمذهب الاعتزال على الإطلاق، بل صلتهم وثيقة بالمذهب الأشعري، فقد اعتنقوه، وتحمسوا له، وانتصروا له في مؤلفاتهم، وقاموا بالرد على مخالفيه من المعتزلة وغيرهم.

وقد أشار إلى هذا الحافظ ابن عساكر فقال: "وأكثر العلماء في جميع الأقطار عليه (يعني مذهب الأشعري) وأئمة الأمصار في سائر الأعصار يدعون إليه .... وهل من الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية إلا موافق له أو منتسب

(١) الانتصار والرد على ابن الروندي الملحد: أبو الحسين بن عثمان الخياط المعتزلي، تحقيق: د/ نِيبَرْج، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٤٤هـ، ١٩٢٥م، ص١٢٦.

إليه أو راض بحميد سعيه في دين الله"[١]، وأكد ذلك الإمام تاج الدين السبكي فقال: "إن الشافعية والمالكية والحنفية وفضلاء الحنابلة أشعريون"[٢].

ثانيًا: أن هناك مفسرين كبارًا وعمالقة في علم التفسير على مذهب الأشاعرة مثل: القرطبي، وابن عطية، والفخر الرازي وغيرهم، تعقبوا الإمام الماوردي في تفسيره، بل وتأثروا به، ولم يلاحظوا عليه في تفسيره ما يخالف مذهب الأشاعرة في قليل أو كثير، وكيف لم ينتبهوا إلى هذا الأمر الخطير، وهو اتهامه بالاعتزال، بل وتركوه بلا تنبيه عليه ولا تحذير منه؟

ثالثًا: سلطان العلماء العز بن عبد السلام، مع أنه على عقيدة الأشاعرة من أهل السنة والجماعة، وأحد المدافعين عنها الواقفين في وجه الفرق المخالفة لها، لم ير بأسًا ولا عيبًا في أن يختصر تفسير الإمام الماوردي، على الرغم من أن بعض الناس اتهمه بالاعتزال.

رابعًا: علاقة الإمام الماوردي بالخليفة العباسي القادر بالله: وبيان ذلك أن الإمام الماوردي كان ذا علاقات طيبة مع رجال الدولة العباسية، حيث كان سفير العباسيين ووسيطهم لدى الآخرين، وقد عاصر خليفتين من أطول الخلفاء بقاء في الحكم، وهما كل من الخليفة العباسي القادر بالله، ومن بعده ابنه القائم بأمر الله.

وكان الخليفة القادر من علماء الشافعية، وقد ألف كتابًا في الأصول ذكر فيه فضائل الصحابة، وأورد في كتابه فضائل عمر بن عبدالعزيز، وإكفار المعتزلة، والقائلين بخلق القرآن، وكان ذلك الكتابُ يُقرأ في كل جُمعةٍ في حلقة أصحاب

---

(١) تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري: الإمام الحافظ ابن عساكر، مرجع سابق، ص٤١٠.

(٢) طبقات الشافعية الكبرى: الإمام تاج الدين السبكي، مرجع سابق، جـ٣، ص٣٧٣.

الحديث بجامع المهدي وبحضرة الناس[١]، وقد سانده الإمام الماوردي في بيان الحظر الذي أصدره ضد المعتزلة القائلين بخلق القرآن، فإذا كان هذا هو رأي الخليفة القادر بالله في المعتزلة وموقفه منهم، فبعيد بعد ذلك أن يقرب الإمام الماوردي منه وهو كذلك، وبعيد أن يجهل عقيدته.

خامسًا: شجاعة الإمام الماوردي: فمعلوم عنه من سيرته شجاعته، وجرأته في الحق، يشهد لذلك موقفه من تلقيب جلال الدولة بملك الملوك، ومعارضته لذلك[٢]، فما الذي يجعله إذا كان معتزليًا لا يتظاهر بالانتساب إليهم، ويخفى أمره بل يجتهد في كتمان ذلك؟ ثم ما الذي يجعل القول باعتزاله يتأخر نحو مائتي سنة إلى أن جاء ابن الصلاح وغيره فأعلن ذلك؟

سادسًا: لم ينقل أحد من مفسري المعتزلة شيئًا من تفسير الإمام الماوردي، ولا حتى الإمام الزمخشري العلامة كبير المعتزلة في تفسيره (الكشاف)، فلو كان الإمام الماوردي معتزليًا لبادر المعتزلة في الإشارة إليه، وهو في إمامته مشهورًا ومعروفًا.

إن جملة هذه الأمور تستدعي التفكير والتأمل، وإعادة النظر في تهمة الاعتزال التي وجهها البعض إلى الإمام الماوردي، بل ودحضها.

ولعل أصح ما يقال عن الإمام الماوردي أنه أشعري المذهب، وليس معتزليًا، وغاية ما في الأمر أن له مسائل وافق فيها اجتهاده بعض كلام المعتزلة، وقد أشار إلى هذا الإمام ابن حجر فقال: "له (أي الإمام الماوردي)

---

(١) تاريخ الخلفاء: الإمام السيوطي، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط١، ١٣٧١هـ،١٩٥٢م، ص٣٥٦.

(٢) طبقات الشافعية الكبرى: الإمام تاج الدين السبكي، مرجع سابق، جـ٥، ص٢٧١.

مسائل وافق اجتهاده فيها مقالات المعتزلة، ولا ينبغي أن يطلق عليه اسم الاعتزال"[١].

وليس من الإنصاف أن نتهم الإمام الماوردي بالاعتزال لوجود توافق بينه وبين بعض آراء المعتزلة، إذ هي قليلة لا تشكل مطعنًا نافذًا، وليس ببعيد عنه الإمام البيضاوي والإمام النسفي اللذان تأثرا بالزمخشري وبشيء من فكره الاعتزالي، ورغم هذا لم يتهمهما أحد بالاعتزال.

فالإمام الماوردي ليس من المعتزلة وإن وافقهم في بعض آرائهم؛ إذ لو كان كل من وافق أهل البدع في بعض بدعهم نسب إليهم، لما سلم لنا أحدٌ من العلماء، كما أنه بلغ مرتبة الاجتهاد فهو لا يقلد، بل يصرح بما يراه حقًا حتى لو خالف مذهبه الأشعري، كما لا يمكن الحكم عليه بالاعتزال إلا إذا وافق المعتزلة في أصولهم الخمسة، والتي سبق وأن أشرنا إليها، والمتتبع لأقواله يجد أنه يخالفهم في أصولهم هذه، كما أنه لم يلمح ولم يصرح بها في أقواله.

---

(١) لسان الميزان: الإمام ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، جـ٦، ص٢٤، ٢٥.



وأخيرًا وفى نهاية رحلتي مع هذا البحث، والذي حاولت فيه – قدر استطاعتي وجهدي- أن أعطى صورة واضحة ومفصلة حول اتهام الإمام الماوردي بالاعتزال وأسباب ذلك، والرد على هذا الاتهام، فهذه أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث:

- مكانة الإمام الماوردي وغـــزارة علمه، وسعة اطلاعه بجميع فروع العلم في عصره، فقد كان - بحق- إمامًا من أئمة عصره في التفسير، والفقه، والأصول، والسياسة، وعلم الكلام، والأخلاق والتربية، كما تميزت شخصيته وكتاباته بالاستقلالية.

- يُعد ياقوت الحموي هو أول مَنْ صرح باتهام الإمام الماوردي بالاعتزال، لكنه لم يكن جَازمًا بهذا، ثم جاء بعده ابن الصلاح – وكان أشدهم اتهامًا وانتقادًا للإمام الماوردي- فترجم له في طبقاته، وأطلقَ تُهمةَ الاعتزال على الإمام الماوردي، وتبعه في ذلك بعض العلماء.

- يُعد الإمام ابن الصلاح أشهر من اتهم الإمام الماوردي بالاعتزال، وقد تناقل العلماء هذه التهمة من بعده منسوبة إليه، مما يدل على عدم تحققها عندهم، فضلاً عن تصدي بعضهم لإبطالها، ومن أشهرهم الحافظ ابن حجر.

- إن اتهام المحدثين للعلماء بالاعتزال قد كثر وشاع، والإمام الماوردي واحد ممن اتهم بالاعتزال وهو منه بريء، وكل ما في الأمر أنه غلبت عليه صفة الفقيه العالم، الذي يوازن بين الآراء، ويرجح بعضها على بعض، دون نظر إلى

القائل بهذا الرأي أو ذاك، ومن هنا رُمِيَ بالاعتزال في موافقة بعض آرائه لبعض آراء المعتزلة، ولم يكن معتزليًا في حقيقة الأمر.

- اتهام الإمام الماوردي بالاعتزال يرجع - في رأينا- إلى اجتهاده، وموازنته بين الآراء، وترجيح بعضها على بعض، دون النظر إلى القائل بها، ومن ثم وقع التشابه بين بعض آرائه وبعض آراء المعتزلة، فاتهمه البعض بالاعتزال.

- من أهم أسباب اتهام الإمام الماوري بالاعتزال هو اعتماده على العقل، فقد نجح في التوفيق بين العقل والشرع في كل ما تناوله من بحث الأمور الدينية وخلافها، كما اعتمد في نقل بعض الآراء على بعض كتب المعتزلة، ومن ثم كان اتهام البعض إياه بالاعتزال.

- وافق الإمام الماوردي المعتزلة في بعض المسائل، من أهمها: أن الله - تعالى- لا يريد المعاصي من عباده، ولا يخلق الشر، وفي مسألة التحسين والتقبيح العقليين، وفي أن جوب الأحكام مستفاد من العقل.

- ووافق الأشاعرة في مسائل كثيرة، منها: مسألة إثبات الصفات، ومسألة رؤية الله تعالى، ومسألة مرتكب الكبيرة، ومسألة خلق الجنة، ومسألة عذاب القبر، وغيرها من المسائل الأخرى.

- ليس من الإنصاف أن نتهم الإمام الماوردي بالاعتزال لوجود توافق بينه وبين بعض آراء المعتزلة، إذ هي قليلة لا تشكل مطعنًا نافذًا، كما أن المتتبع لأقواله يجد أنه يخالفهم في أصولهم الخمسة المعروفة، إذ لم يلمح ولم يصرح بها في أقواله.

- وأخيرًا يترجح لدينا أشعرية الإمام الماوردي، ونرفض اتهامه بالاعتزال، وأصح ما يقال عنه: إنه أشعري المذهب، وليس معتزليًا، وغاية ما في الأمر أن له بعض مسائل وافق فيها اجتهاده بعض كلام المعتزلة.

وفي الختام أحمد الله (ﷻ) على توفيقه إياي للكتابة في هذا الموضوع، فله الفضل كله، وإليه يرجع الأمر كله، ولا يسعني إلا أن أقول: ما كان من صواب فمن الله وحده وبفضله وتوفيقه، وما فيه من خطأ فمني ومن الشيطان، والله ورسوله منه بريئان، إذ قلما يخلو بحث من الهفوات، أو ينجو مؤلّف من العثرات.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

المصادر والمراجع

١- **أدب الدنيا والدين:** الإمام أبو الحسن الماوردي، تحقيق: مصطفى السقا، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، ط٢، ١٣٧٥هـ، ١٩٥٥م.

٢- **أدب القاضي:** الإمام أبو الحسن الماوري، تحقيق: محيي هلال السرحان، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٣٩١هـ، ١٩٧١م.

٣- **أصول الدين:** أبو منصور عبد القاهر البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٠١هـ، ومطبعة الدولة، استانبول، ط١، ١٣٤٦هـ، ١٩٢٨م.

٤- **أعلام النبوة:** أبو الحسن الماوردي، تحقيق: محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

٥- **إحياء علوم الدين:** الإمام أبو حامد الغزالي، تحقيق: سيد عمران، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.

٦- **الإبانة عن أصول الديانة:** الإمام أبو الحسن الأشعري، تحقيق: فوقية حسين محمود، دار الأنصار، القاهرة، ط١، ١٣٩٧هـ.

٧- **الإتقان في علوم القرآن:** الإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٣٩٤هـ، ١٩٧٤م.

٨- **الأشعري والأشاعرة في التاريخ الديني الإسلامي:** جورج مقدسي، ترجمة: أنيس مورو، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، ٢٠١٨م.

٩- **الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد:** أبو بكر البيهقي، تحقيق: أحمد عصام الكاتب، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ.

١٠- **الاقتصاد في الاعتقاد:** الإمام أبو حامد الغزالي، تحقيق: عبد الله محمد الخليلي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٤م.

١١- **الانتصار والرد على ابن الروندي الملحد:** أبو الحسين بن عثمان الخياط المعتزلي، تحقيق: د. نِيبَرْج، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٤٤هـ، ١٩٢٥م.

١٢- **الأنساب:** عبد الكريم السمعاني، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط١، ١٣٨٢هـ، ١٩٦٢م.

١٣- **الإنصاف:** أبو بكر الباقلاني، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط٢، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

١٤- **البداية والنهاية:** أبو الفداء إسماعيل بن كثير، تحقيق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

١٥- **تاريخ الخلفاء:** الإمام السيوطي، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط١، ١٣٧١هـ،١٩٥٢م.

١٦- **تاريخ بغداد:** أبو بكر الخطيب البغدادي، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢م.

١٧- **تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري:** الإمام الحافظ ابن عساكر، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ.

١٨- **تفسير الماوردي (النُكْت والعيون):** أبو الحسن الماوردي، تحقيق: السيد عبد المقصود عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٩- **تنزيه القرآن عن المطاعن:** القاضي عبد الجبار، دار النهضة الحديثة، بيروت.

٢٠- **جامع البيان في تأويل القرآن:** محمد بن جرير الطبري، تحقيق: أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.

٢١- **حاشية البيجوري على جوهرة التوحيد (تحفة المريد على جوهرة التوحيد)**، تحقيق: على جمعة، دار السلام، القاهرة، ط٤، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م.

٢٢- **الحاكم الجُشَمي ومنهجه في تفسير القرآن:** عدنان زرزور، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، القاهرة،١٣٩١هـ،١٩٧١م.

٢٣- **روح المعاني:** شهاب الدين الألوسي، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت،ط١، ١٤١٥هـ.

٢٤- **السياسة الشرعية:** عبد الوهاب خلاف، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٥٠هـ.

٢٥- **سير أعلام النبلاء:** الإمام الذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٢٦- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب:** ابن العماد الحنبلي، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، بيروت، ط١، ١٤٠٦ هـ، ١٩٨٦م.

٢٧- **شرح الأصول الخمسة:** القاضي عبد الجبار، تحقيق: عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٣، ١٤١٦هـ،١٩٩٦م.

٢٨- **شرح بَدءِ الأمالى:** الإمام أبو بكر الرازي، تحقيق: أبو عمرو الحسيني عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.

٢٩- **ضحى الإسلام:** أحمد أمين، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط٧، ١٣٥٥هـ، ١٩٣٦م.

٣٠- **طبقات الشافعية الكبرى:** تاج الدين السبكي، تحقيق: محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر، ط٢، ١٤١٣هـ.

٣١- **طبقات الشافعية:** أبو بكر بن قاضي شهبة، تحقيق: الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.

٣٢- **طبقات الفقهاء الشافعية:** الإمام ابن الصلاح، تحقيق: محيي الدين علي نجيب، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.

٣٣- **طبقات المفسرين العشرين:** جلال الدين السيوطي، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٣٩٦هـ.

٣٤- **طبقات المفسرين:** محمد بن علي الداوودي المالكي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٥- **العبر في خبر من غبر:** شمس الدين الذهبي، تحقيق: أبو هاجر محمد زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٦- **العز بن عبدالسلام، حياته وآثاره ومنهجه في التفسير:** عبدالله الوهيبي، ط٢، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

٣٧- **فتح الباري شرح صحيح البخاري:** الإمام ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي وآخران، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

٣٨- **كتاب (التمهيد):** الإمام أبو بكر الباقلاني، تحقيق: الأب رتشرد يوسف اليَسُوعي، المكتبة الشرقية، بيروت، ١٩٥٧م.

٣٩- **كتاب المواقف:** عضد الدين الإيجي، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.

٤٠- **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل:** أبو القاسم الزمخشري، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٤١- **كنوز الأجداد:** محمد كرد على، مطبعة الترقي، دمشق، ١٣٧٠هـ، ١٩٥٠م.

٤٢- **اللباب في تهذيب الأنساب:** ابن الأثير، دار صادر، بيروت.

٤٣- **لسان الميزان:** الإمام ابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، ط١، ٢٠٠٢م.

٤٤- **المجموع في المحيط بالتكليف:** القاضي عبد الجبار، تحقيق: الأب جين يوسف اليَسوعي، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٦٢م.

٤٥- **مرآة الجنان:** أبو محمد بن سليمان اليافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.

٤٦- **معجم الأدباء:** ياقوت الحموي، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.

٤٧- **معجم الأدباء:** ياقوت الحموي، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.

٤٨- **مفاتيح الغيب (التفسير الكبير):** الإمام فخر الدين الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.

٤٩- **مفتاح السعادة:** أحمد بن مصطفى (طاش كبره زاده)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٥٠- **المفسرون بين التأويل والإثبات في آيات الصفات:** محمد بن عبد الرحمن المغراوي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.

٥١- **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين:** الإمام أبو الحسن الأشعري، تحقيق: نعيم زرزور، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.

٥٢- **الملل والنحل:** الإمام الشهرستاني، تحقيق: محمد سيد كيلاني، طبعة مكتبة مصطفى الحلبي وأولاده، القاهرة، ١٣٩٦هـ، ١٩٧٦م.

٥٣- **منهاج اليقين شرح أدب الدنيا والدين للإمام الماوردي:** أُويس الأَرْزنْجاني(خان زاده)، تحقيق: محمد العزازي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٥٤- **ميزان الاعتدال في نقد الرجال:** الإمام شمس الدين الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٣٨٢هـ، ١٩٦٣م.

٥٥- **نهاية الإقدام في علم الكلام:** الإمام الشهرستاني، تحقيق: الفريد جيوم، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م.

٥٦- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان:** أبو العباس شمس الدين بن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٠٠م.

فهرس الموضوعات



